

## الكتاب : البيان المشرق لسبب صيام المغرب برأية المشرق

(البيان المشرق لسبب صيام المغرب برأية المشرق)

بقلم

شيخنا العالمة عبد الله بن الصديق الغماري

اعتنى بها وحققها وعلق عليها وخرج أحاديثها

تلמידه الشيخ

أبو عاصم عمر بن مسعود الحدوشي

الإشراف والمراجعة

لصاحب الفضيلة شيخنا

العلامة محمد بوخبزة

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمنه، ونستعينه ونستغفره، ونعود بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من

يهده الله فلا مضل له، ومن يضل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له،

وأشهد أن محمداً عبده ورسوله - صلى الله عليه وسلم - قال تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا

اللَّهَ حَقًّا ثُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ). وقال: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبِّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ

مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ

وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا). وقال: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ قَوْلًا سَدِيدًا

يُصلحُ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرُ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْرًا عَظِيمًا). أما بعد:

فإن أصدق الحديث كتاب الله تعالى، وخير الهدي هدي محمد - صلى الله عليه وسلم -،

وشر الأمور محدثاتها وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلاله، وكل ضلاله في النار.

أما بعد: فهذه الرسالة في الأصل كانت جواباً مختصراً عن رسالة شيخنا محمد الرزمي -رحمه

الله - الموسومة بـ: (الدليل الفاصل على أن الصيام مع المشرق فاسد باطل)، اقترح علي بعض

الأخوة الأفاضل أن أنظر فيها لأرى ما يحتاج إلى تعليق وتحريج وتصحيح فأجبت طلبه وإن

كنت لست من فرسان هذا الفن - وقمت بعزو الآيات إلى أماكنها من المصحف الشريف، كما

قمت بتخريج ما فيها من أحاديث النبي - صلى الله عليه وسلم -. حتى يتأتى لنا تقديمها للطبعه ليستفيد منها الجميع . والرسالة ذكر فيها-شيخنا-حكم الإسلام فيما لم يأخذ برأية المسلمين في الصيام، وحكم من صام مع المشرق وهل يعتبر مستشراً؟-كما قال شيخنا محمد الززمي في رسالته القصيرة-حساً ومعنى-.

والذي ندين الله به نحن في هذه المسألة هو قول الجمهور: (توحيد المسلمين في الصوم والإفطار). مطلقاً دون النظر إلى الحدود والسدود لأن هذا التقسيم استعماري سياسي بحت، والهدف منه معروف، والإسلام لا يعترف بهذه التقسيمات والحدود<sup>(1)</sup> وحاجتنا في هذا حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: (صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته)<sup>(2)</sup>: قال ابن تيمية- عند قوله: (صوموا لرؤيته)-: (... فمن بلغه أنه رؤي ثبت في حقه من غير تحديد بمسافة أصلاً)<sup>(3)</sup>

- 
- (1) -والى يوم الأمة العربية تُقتل على الحدود وتقاتل من أجل الحدود ليس إلا، وهذا كله ناتج عن مخالفتنا لشرع الله فـ(تركنا الحدود وقتلنا على الحدود). الجزاء من جنس العمل.
- (2) -قال أحمد بن الصديق في (توجيهه) (ص:15). أو: (ص:38- ط دار البيارق): (فهذه سنة النبي - صلى الله عليه وسلم - القائل: (صوموا لرؤيته) تبين أنه ليس المراد بالخطاب كل فرد فرد من الأمة بل مجموعها، لأنه قد يكفي برؤية الرجل الواحد والرجلين والركب، وأمر الأمة بالصوم والإفطار لرؤيتهم. وأما الإجماع فهو معلوم بالضرورة لكل مسلم لأنه يعلم أن الصيام لازم لكل فرد من المسلمين بما فيهم الأعمى والمحبوس ومن لم تمكنه الرؤية أصلاً، وأنهم يكتفون برؤية غيرهم... فبطل أن يكون المراد بالخطاب كل فرد فرد من الأمة، وتعين أن يكون الخطاب لمجموعها. وحيث إنه كذلك: فإذا رأه بعضهم فقد لزم جميعهم بالص، لأنه - صلى الله عليه وسلم - قال: (إإن غم عليكم فاكملوا العدة). وهو لم يغم علينا مع رؤية بعضنا... وقال النووي في (شرح مسلم) عند قوله - صلى الله عليه وسلم -: (صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته): (المراد رؤية بعض المسلمين، ولا يشترط رؤية كل إنسان، بل يكفي جميع الناس رؤية عدلين، وكذا عدل على الأصح في الصوم). انظر: (الفتح الرباني)(5/3000). وحكم مجھول الحال في الشهادة برؤية هلال رمضان في (الفتح الرباني)(4/1678- وما بعدها).
- (3) -في (مجموع الفتاوى) (25/107).

ولنا من الوسائل التي تنقل الأخبار في ساعات، بل في دقائق معدودة إلى كل مكان في الأرض، قال ابن حزم: (ومن صح عنده بخبر من يصدقه، من رجل واحد أو امرأة واحدة، عبد أو حر أو أمة أو حرمة، فصاعداً أن الهلال قد رأى البارحة في آخر شعبان ففرض عليه الصوم، صام الناس أو لم يصوموا، وكذلك لو رآه هو وحده، ولو صح عنده بخبر واحد، أيضاً كما ذكرنا فصاعداً أن هلال شوال قد رأى فليفطر، أفتر الناس أو صاموا، وكذلك لو رآه هو وحده فإن خشي بذلك أذى فليستتر بذلك) (1). ويرى الأحناف في ظاهر مذهبهم أن اختلاف المطالع لا يؤثر ولا يعتبر، فإذا ثبت في مصر لزم الناس جميعاً (2) وذلك لعموم الخطاب في قوله - صلى الله عليه وسلم - : (صوموا) معلقاً بمطلق الرؤية في قوله: (رؤيته) وبرؤية قوم إياه يصدق اسم الرؤية فيثبت ما تعلق به من عموم الحكم فيعم الوجوب. ويرى المالكية - وهم بتبحرون أن المذهب المالكي هو المذهب الرسمي للمغرب وكذلك - : (أن رؤية الهلال في بلد من البلدان سبب لوجوب الصوم على جميع أقطار الأرض). فهم يرون أن الهلال إذا رؤي في بلدة قاصية وبعيدة، وجب الصيام على سائر المسلمين في الدنيا كلها).

(1) - كما في (المحلى بالآثار) (4/373-374م). تحقيق البنداري. ومعجم فقه المحلى (12/527).

(2) -والملكية أيضاً يرون أن الرؤية تعم ولو باختلاف المطالع حتى أصبح من قواعدهم المشهورة: (وعمت الرؤية ولو باختلاف المطالع). وإن رؤي الهلال في خراسان، وجب الصيام على أهل الأندلس، وإن رؤي في الأندلس وجب الصيام على أهل خراسان).

وقال الشيخ الخليل في (مختصره) (وعَمْ إِنْ نُقِلَّ بِهِمَا عَنْهُمَا، لَا بِمُنْفَرْدٍ) (1)-وافهم قوله: (وعم). أي سائر البلاد البعيدة والقريبة بدون فرق حليزوني استعماري سياسي، وهذا هو المشهور من مذهب مالك-ولهذا قال الدردير: (وعم الصوم سائر البلاد قريباً أو بعيداً، ولا يراعي مسافة قصر ولا اتفاق المطلع، فيجب الصوم على كل منقول إليه إن نقل ثبوته بهما أي بالعدلين أو بالمستفيضة عنهما- أي: عن العدلين-أو عن المستفيضة، قال: فالمحصن ظاهر في أن النقل عن العدلين بشرطه يعم كل من بلغه ذلك وهو مقتضى القواعد وظاهر ابن عبد السلام). وقال الزرقاني: (وعم الخطاب بالصوم سائر البلاد إن نقل ثبوته عن بلدיהם أي: العدلين، بالرؤية والرواية المستفيضة عنهما، أي: عن الحكم برؤية العدلين، أو عن رؤية مستفيضة).

<sup>1)</sup> انظر: (ص:67) من (مختصر خليل). وانظر التوسيع في شرح عبارة الخليل في

(الجواب الصحيح والنصح الخالص، عن نازلة فاس) (ص: 19). وفيه يقول: (ومقتضى ما ذكره خليل في (مختصره) من أنه يقتصر فيه على ما به الفتوى وكذلك نص الخطاب على أن الحكم يعم كل من نقل إليه وأنه المشهور. أن هذا القول هو المعتبر وأنه لا اعتبار باختلاف المطالع متى ثبتت الرؤية بالشهادة المستفيضة أو بالعدلين أو عند الحاكم العام أو الخاص ونقله الخطاب عن ابن عبد السلام في التوضيح). الخ. وانظر بماذا يثبت الشهر في (الموسوعة الفقهية) (3/102 وما بعدها)، (3/199 إلى 214)، لحسين بن عودة، العويسة، والإرواء (3/294)، و(بدائع الفوائد) (1/5/6)، و(أقوال الأئمة التي لم تذكرها الأحكام فيما يختلف فيه الرجال والنساء من الأحكام) (2/285 إلى 294)، وانظر متى ثبت رؤية الهلال بتتوسيع في (مجلة البحوث الإسلامية) (13/331)، وانظر أيضاً فيها في (3/14) بحثاً جيداً بعنوان: (علم الحساب لا يعتمد عليه في إثبات الصوم).

وقال الدسوقي في (حاشيته): (وعم الصوم-أي: وعم وجوبه-سائر البلاد القرية والبعيدة، إن نقل بهما عنهما، وأولى إن نقل بهما عن الحكم برؤية العدلين أو الجماعة المستفيضة، خلافاً لعبد الملك الفائل: إذا نقل بهما عن الحكم فإنه يقصر على من في ولايته). وقال القرطبي في (المفہم): (قال شیوخنا: إذا كانت رؤية الهلال ظاهرة قاطعة بموضع ثم نقل إلى غيرهم بشهادة اثنين لزمهم الصوم). وقال ابن رشد في (البداية) (1): (في المسألة خلاف، فأما مالك فإن ابن القاسم والمصريين رروا عنه أنه إذا ثبت عند أهل بلد أن أهل بلد آخر رأوا الهلال، أن عليهم قضاء ذلك اليوم الذي أفطروه وصادمه غيرهم، وبه قال الشافعي وأحمد، وروى المدنيون عن مالك أن الرؤية لا تلزم بالخبر عند أهل البلد الذي وقعت فيه الرؤية إلا أن يكون الإمام يحمل الناس على ذلك، وبه قال ابن الماجشون والمغيرة من أصحاب مالك). وجاء في (شرح خطط السداد والرشد: على نظم مقدمة ابن رشد). للتنائي المالكي (ص: 528):

(والعلم إنما رؤية حقيقة \* أو بعدها شهادة وثيقة)

**الأول: الرؤية الحقيقة، أي: يراها جماعة رؤية مستفيضة يستحيل تواظؤهم على الكذب عادة ولو كان فيهم نساء وعبيد.** قال الباجي: اتفاقاً.

(1) -وقال في (المقدمات) في الكلام على ما يجب به صيام رمضان: (وكذلك إن أخبره العدل أن أهل بلد كذا صاموا يوم كذا برؤية عامة أو ثبتت رؤيته عند قاضيهم وجوب عليه بذلك قضاء ذلك اليوم... قال القرافي في (الفروق): الإشكال الثاني: أن المالكية جعلوا رؤية الهلال في بلد من البلاد سبباً لوجوب الصوم على جميع أقطار الأرض، ووافقتهم العناية على ذلك). انظر: (توجيه الأنظار) (ص: 83/84). ط دار البيارق.

الثاني: شهادة وثيقة من عدلين يريانه وتكفي رؤيتهما ولو كان بمصر كبير ولم يره غيرهما. سواء رأياه مع الغيم أو الصحو وهو كذلك لكن الأولى بالاتفاق، وفي الثاني على ما اقتصر عليه صاحب المختصر من الخلاف وهو المشهور). قال الباجي في (المتنقى): (مسألة: وإذا رأى أهل البصرة هلال رمضان ثم بلغ ذلك أهل الكوفة والمدينة واليمن، فالذى رواه ابن القاسم وابن وهب عن مالك في (المجموعة): لزمهم الصيام أو القضاء إن فات الأداء، وروى القاضي أبو إسحاق عن ابن الماجشون أنه: إن كان ثبت بالبصرة بأمر شائع دائم يستغنى عن الشهادة والتعديل، فإنه يلزم غيرهم من البلاد القضاء، وإن كان إنما ثبت عندهم بشهادة شاهدين عدلين لم يلزم ذلك من البلاد إلا من كان يلزمهم حكم ذلك الحاكم ممن هو في ولايته، أو يكون ذلك ثبت عند أمير المؤمنين، فيلزم القضاء جماعة المسلمين. قال: وهذا قول مالك، وجه الرواية الأولى: أنه لما ثبت عند الحاكم انتقل إلى الخبر الذي هو أصل ثوته ليمكن أخذ ذلك عنه، فوجب أن يستوي حكم ما ينقل عن الحاكم بشبوته وما عمته رؤيته، لأنهما قد عادا إلى حكم الخبر، ووجه الرواية الثانية: أنه حكم من الحاكم، فلا يلزم إلا من تناوله ولايته ويلزم حكمه). وقال ابن العربي<sup>(1)</sup>: (وقد روى ابن وهب وابن القاسم عن مالك في (المجموعة) أن أهل اليمن والمدينة يلزمهم العمل برؤية أهل البصرة، وهذا طرح للمطالع<sup>(2)</sup>)

(1) -في (عارضة الأحوذى بشرح صحيح الترمذى) (ج3/211/212). وهذا الاحتمال الذى نقله ابن العربي ناتج عن مجرد تخمين والتتخمين فقط. وما احتمل واحتتمل سقط به الاستدلال. ومن القواعد التى حفظنا أن (وقائع الأحوال إذا تطرق إليها الاحتمال كساها ثوب الإجمال وسقط بها الاستدلال). فائدة: العارضة: بمعنى القدوة على الكلام. والأحوذى: المشمر في الأمور القاهر لها الذى لا يُشد عليه شيء في ذلك. (السير)(9/217). من كتابي: (ذاكرة سجين)(ص:30).

(2) -وفي (عارضة الأحوذى بشرح صحيح الترمذى) (ج3/211). بلفظ: (للطالع).

وإعراض عن حديث ابن عباس فإنه يحتمل أن يكون ابن عباس ترك العمل به لأنه لم يخبر به إلا واحد<sup>(1)</sup>، ولا يلزم حتى يكون شائعاً مستفيضاً كما روى ابن الماجشون عنه في هذه النازلة، ويحتمل أن يكون لبعد المطالع، وقد كنا في شهر رمضان سنة خمس وثمانين وأربعينه في البحر (تطلع الشمس والقمر علينا من الماء)<sup>(2)</sup>. فكنا نجلس على ظاهر المركب حتى إذا غربت، صعد ملاح إلى الصاري الأصغر فيقول: لم تعب بعد. ثم نمكت قليلاً فنقول: قد غابت، ويصعد آخر إلى الصاري الأوسط فيقول: لم تعب بعد. ثم نمكت قليلاً فنقول: قد

غابت، ثم يصعد الملاح في الصاري الأطول فيقول: لم تغب بعد. ثم نمكث قليلاً أكثر من (3) ذينك الأولين، ثم يقول: قد غابت. فيفطر الناس حينئذ والبحر سطح مستوٍ لا عوج فيه ولا أمتئٌ). وقال المازري في (المعلم) عند قوله - صلى الله عليه وسلم - : (صوموا لرؤيته): (إذا ثبت الهلال عند الخليفة لزم سائر الأمصار الرجوع إلى ما عنده، وإن كان ذلك عند أهل مدينة فهل يلزم غيرهم ما ثبت عندهم؟ فيه قولان. فأما الحديث فهو محتمل أن يريد بقوله: (صوموا لرؤيته)، أي: لرؤية من كان، أو لرؤيتكم أنتم، ويحتاج من لا يوجب الصوم بما ذكره مسلم من حديث كريب - فذكر الحديث - ثم قال: والفرق بين الخليفة وغيره أن سائر البلاد لما كانت بحكمه فهي كبلد واحد، ويحتاج للزوم الصوم من جهة القياس بأنه كما يلزم الرجوع إلى بعض أهل مصر فكذلك يرجع أهل مصر إلى مصر آخر، إذا العلة حصلت الخبر بذلك). وقال القرافي في (الفروق):

- 
- (1) - وفي (عارضة الأحوذى بشرح صحيح الترمذى) (ج 3/ 211). بلفظ: (إلا بوحد حتى كان شائعاً مستفيضاً).
- (2) - وفي (عارضة الأحوذى بشرح صحيح الترمذى) (ج 3/ 211). بلفظ: (فطلع الشمس والقمر علينا من الماء ويعربان من الماء).
- (3) - وفي (عارضة الأحوذى بشرح صحيح الترمذى) (ج 3/ 211/ 212). بلفظ: (ويصعد ملاح.. أكثر من مكث ذينك).

(الإشكال الثاني: أن المالكية جعلوا رؤية الهلال في بلد من البلاد سبباً لوجوب الصوم على جميع أقطار الأرض، ووافقتهم الحنابلة على ذلك). قال محمد بن أحمد الشنقيطي (1): (صوم رمضان فرضٌ ويثبت كلُّ منهما برؤية عدلين أو مستفيضة، وعمَّ سائر البلاد القريب والبعيد ولو بعُدَّ كثيراً النقلُ بهما عنهم، ويثبت بالتلَّغُراف وبالسماع من الراديو للعلم بصدق خبرهما ولا يثبت بقول منجمٍ ولا برؤية واحد، ويجب عليه الصوم هو، ومن لا اعتناء لهما بأمر الرؤية فإن أفتر بما يوجب الكفارَة وجَبَتْ عليه).

وأما الحنابلة فمذهبهم أن اختلاف المطالع غير معتبرة. وقال ابن قدامة: (إذا رأى الهلال أهل بلد لزم جميع البلاد الصوم وهو قول الليث وبعض أصحاب الشافعى كالقاضى أبي الطيب... وقد ثبت أن هذا اليوم من شهر رمضان ما بين الهلالين، وقد ثبت أن هذا اليوم منه في سائر الأحكام من حلول الدين ووقوع الطلاق والعناق ووجوب النذر وغير ذلك من الأحكام فيجب صومه بالنص) (2).

---

- (1) -في (فتح الرحيم على فقه الإمام مالك بالأدلة) (1/130/131).
- (2) -انظر: (المغني) (3/4 و 3/7). (هلال رمضان) (ص: 7) للشيخ حسن خالد مفتى لبنان.

وقال ابن قدامة في (المغني): (فصل؛ وإذا رأى الهلال أهل بلد لزم جميع البلاد الصوم، وهذا قول الليث وبعض أصحاب الشافعى، وقال بعضهم: إن كان بين البلدين مسافة قريبة لا تختلف المطالع لأجلها كبغداد والبصرة<sup>(1)</sup>) لزم أهلها الصوم برأية الهلال في إحداهما... وقد ثبت أن هذا اليوم من شهر رمضان بشهادة الثقات، فوجب صومه على جميع المسلمين، ولأن شهر رمضان ما بين الهلالين، وقد ثبت أن هذا اليوم منه في سائر الأحكام من حلول الدين ووقوع الطلاق والعطاق، ووجوب النذور وغير ذلك من الأحكام، فيجب صيامه بالنص والإجماع، ولأن البينة العادلة شهدت برأية الهلال، فيجب الصوم كما لو تقارب البلدان، فأما حديث كريب فدل على أنهم لا يفطرون بقول كريب وحده، ونحن نقول به، وإنما محل الخلاف: وجوب قضاء اليوم الأول، وليس هو في الحديث). وقال علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرداوى-(إذا رأى الهلال أهل بلد لزم الناس كلهم الصوم)-(لا خلاف في لزوم الصوم على من رآه. وأما من لم يره: فإن كانت المطالع متفرقة. لزمهم الصوم أيضاً. قدمه في الفروع، والفاتق، والرعايا. وهو من المفردات. وقال في الفائق: والرأبة ببلد تلزم المكلفين كافة)<sup>(2)</sup>.

- 
- (1) -قلت: وكوچدة والجزائر.
- (2) -انظر: (الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام المبجل أحمد بن حنبل) (3/273).

قال أحمد بن الصديق في (توجيهه): (وقال شارح (المنتهى) للفتوحى: (إذا ثبتت رؤية هلال رمضان ببلد لزم الصوم جميع الناس لحديث: (صوموا لرؤيته)، وهو خطاب للأمة كافة، ولأن شهر رمضان ما بين الهلالين، وقد ثبت أن هذا اليوم منه في سائر الأحكام، فكذا حكم الصوم ولو قلنا باختلاف المطالع ولكل بلد حكم نفسه في طلوع الشمس وغروبها لمشقة تكررها بخلاف هلال رمضان فإنه في السنة مرة). وقال في (المنج الشافعيات): (إذا ثبتت رؤية الهلال ببلد لزم الصوم جميع الناس من رآه ومن لم يره ولو اختلفت المطالع نصاً، وهو قول الليث وبعض أصحاب الشافعى)<sup>(1)</sup>.

- 
- (1) -انظر: (توجيه الأنظار) (ص: 80 إلى 92). وهناك أقوال للأئمة تركناها اختصاراً انظرها

في (توجيه الأنظار لتوحيد المسلمين في الصوم والإفطار). وفي (الجواب الصحيح والنص الخالص، عن نازلة فاس، وما يتعلق بمبدأ الشهور الإسلامية العربية). لعال الفاسي. كتبها بأمر من ملك المغرب الحسن الثاني. فقرر فيها التوحيد في الصيام والأعياد الدينية. يقول في الصفحة الأخيرة من هذه الرسالة: (وفي كل الأحوال فإني أنسح (أمير المؤمنين) كما أنسح ولاة المسلمين في كل الأرض بالقيام بعمل موحد لضمان توحيد المواسم والأعياد والصوم والإفطار، تحقيقاً لأعظم مظهر للأخوة الإسلامية في هذا العصر). لكنهم لم يلتقطوا لنصيحته، فبقي الأمر كما هو عليه.

وأيضاً قال في رسالة أرسلها إلى فضيلة شيخنا محمد بوخبزة: (... إن وجوب الصيام على رؤية أي قطر من أقطار الأرض، وخط المغاربة من باب السماء فوقنا، والأرض تحتنا، لا يمترى فيه إلا من يمترى في كون الواحد نصف الاثنين، ومن هو مقلد أعمى لا يفرق بين السود والبياض. وذلك أن الهلال كما هو معلوم يستمد نوره من الشمس، فإذا اجتمع معها اختفى وذهب نوره، فإذا فارقتها وبعد عنها باثني عشر درجة أو بثمان درجة، على اختلاف علماء الفلك ظهر في السماء هلالاً، وتعلق بظهوره جميع الأحكام من صيام، وفطر، وعدة، وأجل دين، وإيلاء وغير ذلك. فأي قطر إسلامي رآه، وثبت عنده، وجب على كل من بلغه ذلك أن يصوم أو يفطر. وهو معنى (صوموا لرؤيتكم). إذ لو كان الخطاب للأفراد لوجب أن لا يصومه جل الناس إلا بعد الرابع والخامس، حيث لا يرون في اليوم الأول والثاني، وألا يراه إلا قليل منهم في كل بلد. أفيعقل أن الهلال بعد انفصاله عن الشمس، وظهوره للوجود في المشرق، يعود فيقارنها مرة أخرى، ثم يفارقها ليوجد هلال المغاربة وحدهم، هذا ما لا يظنه إلا مجنون مطبق. وأيضاً فدعوى اختلاف المطالع يجب على مدعيعها أن يحدد المسافة التي يقع فيها هذا الاختلاف، فالمتقدمون يقولون كما بين الأندلس وخراسان، والمتاخرون جعلوه على مسافةأربعين كيلومتر، الفرق الواقع بين تلمسان ووجدة. فإذا مشينا على هذه القاعدة الجاهلة، وقلنا إن بيننا وبين الجزائر يقع اختلاف المطلع، وبيننا ألف كيلو، فالمعنى أن على كل ألف شرقاً يسبقنا أهله بيوم، فيكون اليوم الأول عندنا هو السابع والعشرين في الصين، وهو نصف شوال في اليابان مثلاً، ويكون الآن عندهم سنة 1490 فأزيد.

أما اختلاف المطالع بيننا وبينهم وحدهم فمحال عقلاً، مع أننا نراهم متتفقين غير مختلفين، فيراه أهل الباكستان وأهل تونس وما بينها من الأقطار، وبعد ما بين تونس والباكستان على قدر خمس عشر مرة على ما بيننا وتونس، بل وخمس وعشرين مرة. فهل خص الله اختلاف المطلع بالمغاربة وحدهم دون سائر بقاع الأرض!؟. وأيضاً فإذا ثبت اختلاف المطلع فمحال عقلاً أن يتخلق في يوم أو شهر، كما يستحيل أن يكون وقت الغروب أو الشروق أو الزوال متحدداً، بل

لا بد من فرق ساعتين ونصف بينما وبين مصر، وأربع ساعات بينما وبين الهند، وهكذا مع أننا نتحد في كثير من الشهور مع مصر والهند، فشعبان هذا كان أوله الأربعاء عندنا وفي مصر والباكستان. وكم سنة يأتي الحجاج ويخبرون أن عرفة كان يوم كذا مثل ما عندنا؟ فهل هذا المطلع يتلاعب بتلابع التقليد بقول أهله؟ فيختلف إذا شاء، ويتفق إذا شاء. أو أغرب من هذا أن في العام الماضي رأه أهل مصر، والعراق، والشام، واليمن، وتونس، والجزائر، ولم يره المغاربة، وأهل الباكستان الذين هم شرق الحجاز، والعراق، واليمن. فاعقلوا وتدبروا هذه الداهية الدهماء، والله تعالى يقول: (إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ أَثْنَا عَشَرَ شَهْرًا) (1).

---

(1) سورة التوبة، الآية: (36). يقول تعالى: (إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ أَيِّ: في قضاء الله وقدره. (اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا) وهي هذه الشهور المعروفة). (تيسير الكريم الرحمن) (2/272). انظر معنى الشهر في (الجامع لأحكام القرآن) (2/290/241) للقرطبي.

والشهر هو الهلال وعلى قوله اختلاف المطالع يكون في سنة ستة عشر هلالاً والله تعالى أخبر بأنه أنزل القرآن في ليلة القدر، وأن جبريل أو الروح ينزل فيها مع الملائكة إلى الصبح، وتواتر عن رسول الله أنها في العشر الأواخر في وتر منها، وعلى اختلاف المطالع فليلة القدر في الباكستان تكون اليوم، وفي الحجاز غداً، وفي اليمن بعده، وفي مصر وهكذا. وإذا قلنا على دعوى بعض المخربين الذين لا يعرفون ما يخرج من رأسهم لا يمكن الفرق إلا بيومين فإن ليلة القدر كانت في سائر الأقطار الإسلامية في هذا العام ليلة الثلاثاء، وفي المغرب ليلة الأربعاء فنزل الروح والملائكة إلى الأرض ليلة الثلاثاء ثم نزلوا ثانية لأجل خاطر المغاربة وحدهم ليلة الأربعاء. وأزيدك أنه في رمضان تأخر الهلال في أول يوم عند المغاربة وهو الجمعة إلى العشاء مع أن الهلال في اليوم الأول لا يصل إلى العشاء، وأزيدك أن بعض الناس بأحواز آزمور رأه هنا وصام معنا يوم الخميس، وهم جماعة على ما بلغني، وكذلك رأوه يوم الخميس، وأفطروا. وأما حديث ابن عباس في (صحيف مسلم) (1) وقصته مع كريب مولاه فذلك فهم منه أخطأ فيه، ولهذا قال المحققون من علماء الأصول: لا يقبل من الصحابي قوله أمنا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ونهانا، حتى يأتي بلفظ النبي - صلى الله عليه وسلم -

---

(1) - في (كتاب الصيام، باب: بيان لكل بلد رؤيتها). (197/7 - شرح مسلم لل النووي).

لأنه قد يفهم من اللفظ خلاف الأمر والنهي، ومنه حديث ابن عباس. قوله - صلى الله عليه وسلم - (صوموا برؤيتها) أمر للأمة حتى لا يصوموا على حساب أهل الفلك والتنجيم لأنه أمر لكل واحد، يدل عليه أنه جاء إليه أعرابي وشهد عنده أنه رأى رمضان وهو بالطريق قادم

إلى المدينة، فأمر بلاً أن ينادي في الناس بالصيام(1).

وجاء إليه رجلان في نصف النهار في تسع وعشرين من رمضان وشهدا أنهما رأيا الهلال أمس، فأفطر وأمر الناس بالفطر، وأن يغدوا غداً إلى المصلى(2). فهاهو أمر الناس بالصيام والفطر على رؤية واحد واثنين، وهو صريح في خطأ ابن عباس - رضي الله عنه - في فهمه.

---

(1) - رواه أصحاب السنن الأربعة: كما في (سنن) أبي داود (1010/2 / رقم: 2340) والترمذى في (جامعه) (47/3 / رقم: 691). والنسائي في (سننه) (589/2 / رقم: 2111).

وابن ماجة في (سنن) (154/2 / رقم: 1652)

(2) - رواه أبو داود في (سننه) (1009/2 / رقم: 2339). انظر: (الإرواء)(4/16/15/4)، و(تبیہ الہاجد) (10/4)، و(الروض الباسیم) (1/197/117/74/198)، و(العواصم) (377/372/1).

والباعث على ذلك السياسة كما لا يخفاك. وقد استشكل بعضهم ظهور الهلال كبيراً في اليوم الأول عند المغاربة، وقال: لا يدل هذا على أنه الثاني للحديث الوارد بأنه من عامة الساعة انتفاش الأهلة. فأجبته بأن ذلك لو لم يره أهل الأقطار الأخرى لكان مسلماً، أما وقد رأه خمسمائة مليون مسلم فلا، وأيضاً فالحديث فيه انتفاخ الأهلة(1)، وليس فيه تأخيرها إلى العشاء. وبالجملة فخطأً من لا يصوم مع الأقطار الأخرى ضروري كما قلنا، وأظنك لا ترتات بعد سماع هذا فيكون خطفهم ضرورياً، والعلم عند الله تعالى. في كثير من السنين كان أهل طنجة والفحص بأجمعهم يتصدرون لرؤية الهلال، فلا يراه إلا مدرس مدینون، وعلى رؤيتهم يقع الصوم والإفطار، فهل هناك اختلاف مطلع على بعد عشرة كيلو؟.

---

(1) - ذكر عبد الله بن مسعود مرفوعاً: (من اقتراب الساعة انتفاخ الأهلة). انظر تخرجه في (أشراط الساعة)(193) للأستاذ يوسف الوابل، و(موسوعة الأحاديث....)(9/275/276/228/228/10/119/228).

وفي كثير من السنين أيضاً لا يأتي خبر الشهر إلا في اليوم الثاني، أو في منتصف الليل. قائلين: إنه ثبت برأية أهل البرابر، وأحياناً برأية أهل تازا، وأحياناً برأية أهل الغرب إلى عرباوة. فهل هناك اختلاف مطلع بين مكناس، والبرابر، وفاس وتازا، والرياط، وعرباوة؟ وإن كان هناك اختلاف فالواجب ألا يصوم معهم، وإن لم يكن هناك اختلاف مطلع فالواجب أن لا يراه جميع أهل المغرب، وإلا فهم كذابون؛ بل الغريب أن في سنة صام المغرب وأفطر، ولم تصم تطوان ومنطقتها. فهل هناك اختلاف مطلع؟ وأيضاً إذا ثبت عندكم فالضرورة ستصوم معكم غمار،

وهكذا نمشي مرحلة إلى الصين، وإنما من البعيد أن يختلف الحكم على بعد عشرة كيلو. فلم يجعلون الحد الفاصل هو واد ملوية؟ وكيف يصوم أهل وجدة على رؤية أهل طنجة؟ ولا يصومون على رؤية جوارهم أهل بيدر الذين هم في حكم دولة أخرى، وما بينهما إلا الوادي. وفي القرون الماضية كانت تونس، والجزائر، ومراكش كلها دولة واحدة أيام المتنونيين والموحدين. فهل يتقلب الحال إذاً ولا يبقى المطالع مختلفاً، أو يصيغ بعض الدولة مفطراً والآخر صائماً؟).

وقال في رسالة أخرى أرسلها إلى فضيلة شيخنا محمد بوخبزة: (... ولا غرابة فيما قلت مما استغربه الأستاذ أخريف، لأن الوقت لا يمكن اتحاده في المشرق فمصر تسبق المغرب بساعتين ونصف. والحجاج بثلاث إلا ربعاً أو ثلثاً، فلا يمكن للمغرب أن يصلى معهم فرضاً متعدد الوقت أصلاً، إلا الظاهر خلف صلاتهم العصر، لأن عند صلاتهم العصر يكون وقت الظاهر قد دخل بالمغرب. وخلاف ذلك غير ممكن كما هو معلوم).

نبأه: قال مسلم في (صححه): حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَبْنُ أَيُوبَ وَقَتْبِيَّةَ وَابْنُ حُجْرٍ قَالَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا وَقَالَ الْآخْرُونَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ عَنْ مُحَمَّدٍ وَهُوَ ابْنُ أَبِي حَرْمَلَةَ عَنْ كُرَيْبٍ أَنَّ أُمَّ الْفَضْلِ بَنْتَ الْحَارِثِ بَعَثَهُ إِلَى مُعاوِيَةَ بِالشَّامِ قَالَ: فَقَدِمْتُ الشَّامَ فَقَضَيْتُ حاجَتَهَا وَاسْتَهَلَّ عَلَيَّ رَمَضَانُ وَأَنَا بِالشَّامِ فَرَأَيْتُ الْهِلَالَ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ ثُمَّ قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ فِي آخِرِ الشَّهْرِ فَسَأَلَنِي عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ثُمَّ ذَكَرَ الْهِلَالَ فَقَالَ: مَتَى رَأَيْتُمُ الْهِلَالَ فَقُلْتُ: رَأَيْنَا لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ فَقَالَ: أَنْتَ رَأَيْتُهُ فَقُلْتُ: نَعَمْ، وَرَأَاهُ النَّاسُ وَصَامُوا وَصَامَ مُعاوِيَةَ فَقَالَ: لَكِنَّا رَأَيْنَا لَيْلَةَ السَّبْتِ فَلَا نَزَالُ نَصُومُ حَتَّى نُكْمِلَ ثَلَاثِينَ أَوْ نَرَاهُ فَقُلْتُ: أَوْ لَا تُكْنِفِي بِرُؤْيَا مُعاوِيَةَ وَصَيَامِهِ فَقَالَ: لَا، هَكَذَا أَمْرَنَا رَسُولُ اللَّهِ - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَشَكَّ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى فِي نُكْنَفِي أَوْ تُكْنِفِي) (1). هذا الأثر لا حجة فيه للمخالفين أبداً ولا بعض لهم فيه ولا مستمسك، ولا جبل لهم فيه موصول، بل حبلهم فيه مقطوع، بالحديث الصحيح المرفوع، قال أحمد بن الصديق:

(1) -وروا أيضاً الإمام أحمد في مواضع من (مسنده)(531/10/5/رقم: 3474/2789).

(المسلك الخامس: إبطال احتجاجهم بحديث كريب. أنهم يحتاجون بحديث كريب عن ابن عباس... وهو احتجاج باطل محقق البطلان مقطوع الفساد من كلتا جهة الحديث، فإنه مشتمل على مرفوع وعلى موقوف، أما المرفوع فهو: هكذا أمرنا رسول الله - صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، وأما الموقوف فهو فعله وعدم قبوله لخبر كريب، ونحن نوضح ذلك من وجوهه. الوجه الأول: أنه لا دليل في الحديث أصلاً، ولا ذكر فيه لاختلاف المطالع، ولا لكل بلد رؤيتهم، بل

كل ذلك من القول على الحديث وتحميله ما لا يحتمل، وغاية ما فيه أن ابن عباس لم يقبل خبر كريب ولم يعمل برأيه معاوية وأهل الشام بسبب قد يكون ما ذكره، وقد يكون غيره فالجزم بأنه هو ما فهموه جزم باطل مع احتمال الحديث وجودهاً متعددة كما سأذكره، فهو لا يجوز القول به لأنه ترجيح لاحتمال بدون مرجع فضلاً عن جعله حجة مسلمة. الوجه الثاني: أن الحديث هو عين الدليل لوجوب الاتحاد وصيام الدنيا كلها برؤية بلد واحد، لأن قول ابن عباس: هكذا أمر رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، أراد به قوله - صلى الله عليه وسلم -: (صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته)، لأن ابن عباس قال: فلا نزال نصوم حتى نكمل ثلاثين أو نراه. ثم قال: هكذا أمرنا رسول الله - صلى الله عليه وسلم -.

فلم يبق شك في تعين مراده، فالحديث إذاً دليل لقول الجمهور، وزعم أنه أراد لكل بلد رؤيتهم، من الكذب المقطوع به على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وابن عباس معاً. يؤيد ذلك الوجه الثالث: وهو أن ما أشار إليه ابن عباس بقوله: هكذا أمرنا رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، قد ورد عنه مبيناً مفسراً من رواية كريب نفسه، وهو قاطع لكل شغب.

قال البيهقي في (سننه) أخبرنا علي بن أحمد بن عبدان، أنا أحمد بن عبيد، ثنا عبيد ابن شريك: ثنا ابن أبي مريم، أنا محمد بن جعفر، ثني محمد بن حرملة، أخبرني كريب أنه سمع ابن عباس يقول: (أمرنا رسول الله أن نصوم لرؤية الهلال ونفطر لرؤيته فإن غم علينا أن نكمل ثلاثين)<sup>(1)</sup>. فهذا هو حديث كريب نفسه اختصره بعض الرواة بقوله: هكذا أمرنا رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، ولم يزد. الواقع أن ابن عباس قاله مفسراً كما هنا، ويدل على ذلك أن الراوي لحديث كريب الذي احتجوا به هو نفس الراوي لهذا الحديث المفسر، وهو محمد بن أبي حرملة-ثم ساق روایات كثيرة<sup>(2)</sup>.

(1) - والمقرر في (مصطلح الحديث): أن غريب الحديث يفسره غريب آخر. وأن الحديث لا يؤخذ منه الحكم، إلا بعد أن نجمع طرقه وألفاظه. قال الإمام أحمد: (الحديث إذا لم تجمع طرقه لم تفهمه، والحديث يفسر بعضه بعضاً). وقال ابن المديني: (الحديث إذا لم تجمع طرقه لم تعرف عنته). كما في (الجامع لأخلاق الراوي) (212/2)، و(تصحيح الحديث عند الإمام ابن الصلاح) (ص:38). انتهى من كتابي: (إعلام الخائن بجواز مس المصحف للجنب والخائن) (ص:44). ونشر الإعلام بمروق الكرفطي من الإسلام) (ص:35). لفضيلة شيخنا محمد بوخبزة-حفظه الله-.

(2) - انظر: (توجيه الأنظار لتوحيد المسلمين، في الصوم والإفطار) (ص:111/112). ط دار البيارق. تقديم أخيانا الفاضل الشيخ حسن الكتاني.

قال العالمة محمد بن علي الشوكاني عند قوله: (وإذا رأه أهل بلد لزم سائر البلاد المواقفة):  
(وأما كونه إذا رأه أهل بلد لزم سائر البلاد المواقفة<sup>(1)</sup>، فوجبه الأحاديث المصرحة بالصيام  
لرؤيتها، والإفطار لرؤيتها؛ وهي خطاب لجميع الأمة، فمن رأه منهم في أي مكان، كان ذلك  
رؤية لجميعهم. وأما استدلال من استدل بحديث كريب عند مسلم وغيره... وله الفاظ غير  
صحيح، لأنه لم يصرح ابن عباس بأن النبي - صلى الله عليه وسلم - أمرهم بأن لا يعملوا  
برؤية غيرهم من أهل الأقطار، بل أراد ابن عباس أنه أمرهم بإكمال الثلاثين أو يروه ظناً منه أن  
المراد بالرؤبة رؤبة أهل المحل. وهذا خطأ في الاستدلال أوقع الناس في الخطأ والخلط حتى  
تفرقوا في ذلك على ثمانية مذاهب. وقد أوضحت المقام في الرسالة التي سميتها: (إطلاع  
أرباب الكمال، على ما في رسالة الجلال في الهلال من الاختلال)<sup>(2)</sup>.

وقال أيضاً في موضع آخر- بعد أن ذكر حديث كريب -: (واعلم: أن الحجة إنما هي في  
المعروف من روایة ابن عباس لا في اجتهاده الذي فهم عنه الناس والمشار إليه بقوله: هكذا  
أمونا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - هو قوله: فلا نزال نصوم حتى نكمل ثلاثين)، والأمر  
الكافئ من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - هو ما أخرجه الشیخان وغيرهما بلفظ: (لا  
تصوموا حتى تروا الهلال... فإن غم عليكم فاكملوا العدة ثلاثين)<sup>(3)</sup>.

---

(1) -(المواقفة): فاعل لزم أي: لزمهـ المواقفة لهم في الصوم. (الدرر المضية، شرح الدرر  
البهية)(2/193)

(2) - انظر: (الدرر المضية، شرح الدرر البهية) (2/193)

(3) - انظر: تحریجه بتوضیح فی هامش (المسند)(9/218 و 15/546 و 23/33- ط:  
مؤسسة الرسالة).

وهذا لا يختص بأهل ناحية على جهة الانفراد بل هو خطاب لكل من يصلح له من المسلمين  
فالاستدلال به على لزوم رؤية أهل بلد لغيرهم من أهل البلاد أظهر من الاستدلال به على عدم  
اللزوم، لأنه إذا رأه أهل بلد فقد رأه المسلمون فيلزم غيرهم ما لزمهـ. ولو سلم توجه الإشارة  
في كلام ابن عباس إلى عدم لزوم رؤية أهل بلد آخر لكان عدم اللزوم مقيداً بدليل  
العقل، وهو أن يكون بين القطرين من البعد ما يجوز معه اختلاف المطالع وعدم عمل ابن  
عباس برؤية أهل الشام مع عدم البعد الذي يمكن معه الاختلاف، عمل بالاجتهاد وليس  
بحجة. ولو سلم عدم لزوم التقييد بالعقل فلا يشك عالم أن الأدلة قاضية بأهل الأقطار يعمل  
بعضهم بخبر بعض وشهادته في جميع الأحكام الشرعية والرؤبة من جملتها وسواء كان بين  
القطرين من البعد ما يجوز معه اختلاف المطالع أم لا؟ فلا يقبل التخصيص إلا بدليل، ولو

سلم صلاحية حديث كريب هذا للتخصيص فينبغي أن يقتصر فيه على محل النص إن كان النص معلوماً أو على المفهوم منه إن لم يكن معلوماً لوروده على خلاف القياس ولم يأت ابن عباس بلفظ النبي - صلى الله عليه وسلم - ولا بمعنى لفظه حتى نظر في عمومه وخصوصه إنما جاءنا بصيغة مجملة أشار بها إلى قصة هي عدم عمل أهل المدينة برأية أهل الشام على تسليم أن ذلك المراد، ولم نفهم منه زيادة على ذلك حتى نجعله مختصاً بذلك العموم فينبغي الاقتصار على المفهوم من ذلك الوارد على خلاف القياس وعدم الإلحاد به فلا يجب على أهل المدينة العمل برأية أهل الشام دون غيرهم، ويمكن أن يكون في ذلك حكمة لا نعقلها ولو نسلم صحة الإلحاد وتخصيص العموم به، فغايته أن يكون في المحلات التي بينها من البعد ما بين المدينة والشام أو أكثر، وأما في أقل من ذلك فلا. وهذا ظاهر فينبغي أن ينظر ما دليل من ذهب إلى اعتبار البريد أو الناحية أو البلد في المنع من العمل برأية والذي ينبغي اعتماده هو ما ذهب إليه المالكيية

وجماعة من الریدیة واختاره المھدی منھم، وحکاھ القرطبی عن شیوخه أنه إذا رأه أهل بلد لزم أهل البلاد كلھا ولا یلتفت إلى ما قاله ابن عبد البر من أن هذا القول خلاف الإجماع. قال: لأنھم قد أجمعوا على أنه لا تراعی الرؤیة فيما بعد من البلدان كخراسان والأندلس وذلك لأن الإجماع لا يتم والمخالف مثل هؤلاء الجماعة(1).

وقال ابنه أحمد بن محمد الشوکانی - عند قول والده: (إذا رأه أهل بلد لزم سائر البلاد الموافقة): (لهم في الصوم لعدم التقید بمحل ولا بلد، وقول ابن عباس الذي أخبره أنه رأى الھلال بالشام: (لکنا لا نزال نصوم حتى نکمل ثلاثة). لا حجة فيه لعدم التصریح منه بأن النبي - صلى الله عليه وسلم - نهى عن موافقة أهل البلد الآخر في رؤیة الھلال. وأما قوله: (هکذا أمرنا رسول الله - صلى الله عليه وسلم -). فالمراد به إكمال العدة(2).

وقال العالمة صدیق حسن خان عند قول الشوکانی: (إذا رأه أهل بلد لزم سائر البلاد الموافقة): (وجهه الأحادیث المصرحة بالصیام لرؤیته والإفطار لرؤیته، وهي خطاب لجمیع الأمة، فمن رأه منھم في أي مكان، كان ذلك رؤیة لجمیعھم... وفي (المسوی)(3): لا خلاف في أن رؤیة بعض أهل البلد موجبة على الباقي، واحتلقو في لزوم رؤیة أهل بلد آخر بلد آخر(4).

(1) - انظر: (نیل الأوطار) (ج 4/ 195).

(2) - انظر: (السموط الذهبیة) (ص: 117).

(3) - وفي (المسوی شرح الموطا) (1/ 287). للعلامة ولی الله الدھلوی. (ولا خلاف).

بالياؤ.

(4) انظر: (التعليقات الرضية، على الروضة الندية) (2/12/13) تحت قوله: (اختلاف مذاهب العلماء في المطلع). تحقيق العلامة الألباني.

وقال الإمام النووي: (وقال بعض أصحابنا: تعم الرؤية موضع جميع أهل الأرض، فعلى هذا نقول: إنما لم يعمل ابن عباس بخبر كريب لأنها شهادة فلا ثبت بواحد) . وقال السندي: (يتحمل أن المراد به أنه لا يقبل شهادة الواحد في حق الإفطار أو أمنا أن نعتمد على رؤية أهل بلدنا ولا نعتمد على رؤية غيرهم)(1).

وكتبه عبيد ربه أبو عاصم عمر بن مسعود بن عمر بن حدوش الحدوشي في طوان 7 / من شعبان 1423هـ وقرأه مرة ثانية 1428هـ رجب 29 بالسجن المحلي بتطوان.

بسم الله الرحمن الرحيم

---

(1) - انظر: (شرح مسلم للنبوبي). (7/197). (الرد على من قال: باختلاف الأهلة واحتاج بخبر كريب). (ص:28). وهذا الاحتمال نائ عن مجرد تخمين فسقط به الاستدلال.

الحمد لله ناصر الحق، وهازم الباطل، وخاذل أربابه، والصلة والسلام على سيدنا محمد سيد أحبابه، والرضا عن آله الكرام، وخيار أصحابه(1)

---

(1) - وهذا الأسلوب فيه ما فيه من رائحة التشيع المفرط، فإن شيخنا سامحة الله - لا يتورع عن الوقوع في أعراض بعض الصحابة - رضي الله عنهم - والنيل منهم والإزار بهم، والطعن والشتم واتهامهم بالكذب والجهل، والبراءة من خال المؤمنين، وكاتب وحي رب العالمين معاوية وأبيه، وأمه، وعمرو بن العاص، وخالد بن الوليد، وسمرة بن جندب، وعبد الله بن الزبير، والمغيرة بن شعبة، وبسر بن أرطأة، وغيرهم - رضي الله عنهم - وله في هذا سلف، ومذاهب باطلة وأقوال شائنة، وهم المعزلة، والرافضة، ومن على شاكلتهم من الطوائف الضالة المضللة، وله كلام باطل، وعن الحق عاطل في كتابه (القول المقنع في الرد على الألباني المبدع) (ص: 9/10)، يقول بعد كلام طويل يشم منه رائحة التشيع: (ونبه هنا على خطأ وقع من جمahir المسلمين، قلد فيه بعضهم بعضاً ولم يتفطن له إلا الشيعة. ذلك أن الناس حين يصلون على النبي صلى الله عليه وآله وسلم يذكرون معه أصحابه، مع أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حين سأله الصحابة فقالوا: كيف نصلي عليك؟ أجابهم بقوله: (قولوا اللهم صل على محمد وآل محمد)، وفي رواية: (اللهم صل على محمد وأزواجه وذرته)، ولم يأت في شيء من طرق الحديث ذكر أصحابه، مع كثرة الطرق وبلغوها حد التواتر، فذكر الصحابة في الصلاة

على النبي صلى الله عليه وآله وسلم، زيادة على ما علمه الشارع، واستدراك عليه، وهو لا يجوز. وأيضاً فإن الصلاة حق للنبي صلى الله عليه وآله وسلم، ولاه، لا دخل للصحابة فيها، لكن يتعرضى ع لهم). أما أخوه الأكبر فيقول في (بحرة العميق) (51/48/49/50): (معاوية كان يطمع الناس بالأموال الطائلة ويأمرهم بوضع الأحاديث في ذلك وفيهم من هو منسوب إلى الصحابة ومعدود في جملة الصحابة... الطاغية معاوية قبحه الله ولعنه... ومن تعظيم جنابهم الأقدس وحماتهم الأطهر تزييهم عن إدخال المنافقين والفجرة فيهم، وعدهم من زمرتهم مثل معاوية وأبيه وابنه والحكم بن العاص وأضرابهم قبحهم الله ولعنةهم فإن عدد هؤلاء من جملة الصحابة بعد تكذيب خبر الله ورسوله بكفرهم ونفاقهم حط من قدر الصحابة - رضي الله عنهم - ... وعلم سيرة الفاجر اللعين معاوية، ومعاندته لله ورسوله واستخفافه بأمرهما واستهزائه بالشريعة المحمدية وسفكه الدماء البريئة). قال في رسالة أرسلها إلى فضيلة شيخنا محمد بوخبزة: (معاوية منافق كافر). وقال في (جؤنته) (1/5): (كان يجبر الناس على وضع الحديث في فضل الشام). ويقول ابن أخيهم عبد الباري في شريط (مناقب علي) بتاريخ 1996/5/11 (معاوية من المعلوم ومن الثابت في الصحيح في صحيح مسلم) وفي التاريخ أيضاً لما استقر له الأمر رسم في خطبة الجمعة وأمر الخطباء أن يلعنوا علي بن أبي طالب في خطبة الجمعة، ومنع في شريط آخر الترضي عن معاوية - رضي الله عنه - وقال: (وهناك أناس من الصحابة لا يترضى عنهم)، وقال: (كانت الأمة في أمن ورخاء وأمان حتى جاء الشيطان اللعين معاوية بن أبي سفيان). ويقول التليدي - لا رحم الله فيه مفرز إبرة إن لم يتب - في (إنجيله النجس) (القول الممجد في الدفاع عن كرامة سيدنا أحمد) (ص: 30/29): (كمعاوية الطاغية لعنه الله فهو يترضى ويترحم عليه مع أنه منافق... وكان معاوية عدواً لدوداً ثم ذكر عليه بهلة الله أحاديث موضوعة باطلة يرفعها إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فاستحق بذلك مقعداً في جهنم - لا أخرجه الله منها إن لم يتب - فيقول: وقال عليه السلام لمعاوية وعمرو بن العاص اللهم اركسهما في الفتنة ركساً ودعهما في النار دعاً وقال عليه السلام في معاوية: إن معاوية يوم يموت على غير مليء، وهو في النار ألف سنة ينادي يا حنان يا منان).

والذي قال هذا جدك اللعين عبد الله بن سبا اليهودي الرافضي، وشيخك الغماري وسوف أتفرغ لك في كتاب مستقل أدافع فيه عن حال المؤمنين، وأعدل ملوك المسلمين، وكاتب وهي رب العالمين. وأربيك - ولأمثالك من الرافضة أحفاد اليهود - من أين تؤكل الكتف؟. هذا ولفضيلة شيخنا العلامة محمد بوخبزة كلام عجيب في الدفاع عن معاوية رضي الله عنه - بل وعن كل الصحابة - في كتابه: (نفل النديم وسلوان الكظيم في المحاضرات والنواتر).

(ص: 172) نصه: (فائدة: نقل الشيخ مرتضى الرئيسي في شرحه للأحياء (إتحاف السادة المتقيين، بشرح إحياء علوم الدين) (1/202/223) عن محى الطين ابن العربي الحاتمي

الصوفي قوله: (معاوية كاتب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وصهره وحال المؤمنين، فالظن بهم جميل، رضي الله عنهم أجمعين، ولا سبيل إلى تجريحهم، وليس لنا الخوض فيما شجر بينهم، وهم مأجورون في كل ما صدر عنهم عن اجتهاد سواء أخطأوا أو أصابوا) قال مرتضى تعليقاً على هذا الكلام: وهو كلام نفيس يفتح باب حسن الاعتقاد في سلفنا، ويتعين على كل طالب للحق معرفة ذلك. قال أبو أويس: هذا كلام ابن العربي صاحب (الفتوحات) و(الفصوص) الذي يغلو فيه الغماريون بطنجة حتى إن عبد العزيز يصفه في مؤلفاته بمحبي الدين والإيمان، ولا أعرف هذا لغيره ولا شك أنه يقرأ: محبي الدين بضم الميم اسم فاعل، وهم في هذا مقلدون لشقيقهم الأكبر وقد وفthem أبي الفيض الذي ما سمعته ينتقد بوادر ابن العربي، ويصفه بالشيخ الأكبر والكبريت الأحمر ويصف فتوحاته بأنها مشحونة بالمعارف الإلهية والعلوم الربانية. ولكنهم مع ذلك يلغون معاوية وأباه وبني أمية عموماً وعمرو بن العاص وسمرة بن جنديب وغيرهم وعبد الله بن الزبير، وحتى حفيدهم عبد الباري الزمزمي سار على طريقهم الخ. وفي (ص: 229). يقول: (فائدة: كان الإمام أحمد - رضي الله عنه - يأمر بضرب من يجمع الأحاديث التي فيها شيء على أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم زجراً له عن ذلك، وإذا سئل عن كتابتها قال: (لا تنظر فيها، وأي شيء في تلك من العلم، عليكم بالسنن والفقه وما ينفعكم) رواه الخلال في (السنة) (501/2). وهذا من فقه الإمام أحمد وشفوف نظره وحرصه على اتباع الإجماع لعلمه أن تلك الأحاديث معظمها وضع في الفتنة بين الصحابة وعمل فيها ووقع فيها التزييد، وما صح منه قليل من قليل مع احتماله للتداویل، وأين هذا المسلك السليم الناجي مما رأينا عليه شيخنا أبي الفيض من التحدث بها للكبير والصغير، وكم كان تحز في نفسي أن أرى بعض مريديه من العوام الجهلة، وقد ادخرهم للدفاع عن الزاوية إذا ذُكر معاوية بادر إلى لعنه، وسمعه يقول: بأن حريز بن عثمان كان يلعن علي بن أبي طالب في السبحة (إن صحت الرواية) فأنا ألعن معاوية في السبحة كذلك، ويأخذها ونحن بحضرته ننظر ونسمع ويقول: (لعن الله فلاناً ويستمر) - قلت: وقد سمعنا من شيخنا محمد البقالى في حق أصحاب رسول الله ما يندى له الجبين ويختفت له الكبد ولا سيما معاوية وأبيه وأمه وعمرو بن العاص وغيرهم. فالبقالى والتلidiي سيئة صغيرة من سيئات الإمام بن الصديق - ويقول في نفس المصدر (ص: 233): (فائدة: كان الشيخ أحمد الرفاعي الصوفي المشهور البطائحي شيخ الطريقة الرفاعية وهي من أوسع الطرق الصوفية انتشاراً في الشرق لما عرف عن أصحابها من العجائب والشعبنة، وهو محل إجماع عن الصوفية من القرن السادس إلى اليوم، كما في (روضة الناظرين) من كتب الرفاعية المعتمدة. كان الرفاعي يقول بل يأمر بالكف عما شجر بين الإمام علي وعاوية ويقول: (معاوية اجتهد وأخطأ، وله ثواب اجتهاده، والحق مع علي وله ثوابان، وعلى أكبر من أن يختصم في الآخرة مع معاوية على الدنيا، ولا

ريب بمسامحته له، وكلهم على الهدى). قال أبو أويس: نقل هذا لا اعتداداً بالطرقين ومشايخهم كائنين من كانوا وإنما إلزاماً لمعتقديهم المنتسبين إليهم والمنوهين بمعارفهم الإلهية وكشفهم، وتنوير بواسطتهم الخ خزعبلاتهم، كأبي الفيض الغماري وإخوانه بطنجة، فقد أشاعوا بال المغرب عموماً وبطنجة خصوصاً بلاءً لا يطاق في هذا الصدد، وقد ناظرت بعض شبابهم بمكتبة الإخوان بها، فإذا به يجهل كل شيء يتعلق بالصحابة وموقف أهل السنة من السلف الصالح، ويردد ما سمعه من عبد العزيز بن الصديق من الأحاديث الواردة في المثالب قضية فدك الخ زباليات أذهان القردة والخنازير من الرافضة أخراهم الله، ومع هؤلاء وعلى سنتهم عبد الله الهرري الحبشي الموجود ببيروت وهو من رؤوس الفتن التي بُلي بها المسلمون في هذا الوقت وقد تخطت فتنته الشرق إلى أمريكا وكندا والدول الأوربية، وآراؤه وأفكاره واجتهاداته تلقى رواجاً هناك، وربما كان من ورائها من يسعى لتوسيع دائرة الفرقـة والتـاحـر بين المسلمين حتى يقضـى على البـقـية الـبـاقـية منـ الـحـقـ بـأـيـدـيـهـمـ، ويـتمـ الفـشـلـ وـذـهـابـ الـرـيحـ، وـإـلـىـ اللهـ الـمـشـتـكـيـ وـهـوـ الـمـسـتعـانـ وـإـلـيـهـ تـصـيرـ الـأـمـورـ). وقال أيضاً في (ص: 238): (فائدة: الإمام عما شجر بين الصحابة من مبادئ أهل السنة العقدية ونوصوهم في هذا معلومة. أما شعار المبتدعة كالرواوض ومن يتحـوـهـمـ كـالـأـجـاشـ وـدـرـقاـوـةـ طـنـجـةـ فـشـاعـرـهـمـ الـوـقـيـعـةـ فيـ الصـحـابـةـ، ولـنـ يـسـكـنـواـ عـمـاـ جـرـىـ بـيـنـ الصـحـابـةـ حـتـىـ تـقـوـمـ السـاعـةـ كـمـاـ قـالـ الشـيـخـ عـبـدـ الرـحـمـنـ دـمـشـقـيـةـ. وأـقـولـ إـلـىـ غـايـةـ ظـهـورـ مـهـدىـنـاـ مـحـمـدـ بـنـ عـبـدـ اللهـ الـهـاشـمـيـ الـذـيـ يـمـلـأـ الـأـرـضـ عـدـلـاـ كـمـاـ مـلـيـتـ جـوـراـ. وـالـذـيـ تـوـاتـرـتـ بـظـهـورـ الـأـخـبـارـ، لـاـ مـهـدىـ الشـيـعـةـ الـذـيـ مـاـ زـالـ حـيـاـ فـيـ سـرـدـابـ ... (سامراءـ) بـالـعـرـاقـ وـالـذـيـ عـنـدـ مـاـ يـخـرـجـ مـنـ الـمـغـارـةـ سـيـقـتـلـ الـخـلـفـاءـ الرـاشـدـيـنـ وـالـصـحـابـةـ اـنـتـقـاماـ لـعـلـىـ وـأـهـلـ بـيـتـهـ!). وـلـهـ كـلـامـ آخـرـ طـوـبـيلـ فـيـ (ص: 242/243). ولـشـيـخـناـ كـلـامـ أـخـرـ أـطـيـبـ وـأـنـفـعـ فـيـ تـعـلـيقـهـ عـلـىـ (جـوـنـةـ الـعـطـارـ). وـلـعـلـنـ نـقـومـ بـجـمـعـهـ فـيـ رسـالـةـ مـسـتـقـلـةـ إـنـ شـاءـ اللهـ تـعـالـىـ. فـائـدـةـ: قـالـ الـحـافـظـ أـبـوـ زـرـعـةـ لـلـذـيـ قـالـ لـهـ: (إـنـيـ أـبـغـضـ مـعـاوـيـةـ) فـقـالـ لـهـ الـحـافـظـ: (ولـمـ؟) قـالـ: لـأـنـهـ حـارـبـ عـلـيـاـ بـغـيرـ حـقـ. فـقـالـ لـهـ أـبـوـ زـرـعـةـ: رـبـ مـعـاوـيـةـ رـبـ رـحـيمـ، وـخـصـمـهـ خـصـمـ كـرـيمـ، فـمـاـ دـخـولـكـ بـيـنـهـمـ؛ أـيـ: أـنـتـ فـضـولـيـ، أـدـخـلـتـ نـفـسـكـ فـيـمـاـ لـاـ يـعـنـيـكـ، وـمـنـ حـسـنـ إـسـلـامـ الـمـرـءـ تـرـكـهـ مـاـ لـاـ يـعـنـيـهـ). انـظـرـ: (تحـذـيرـ العـقـريـ منـ مـحـاضـرـاتـ الـخـضـريـ) (1/38/39).ـ فـائـدـةـ: العـقـريـ: مـنـسـوبـ إـلـىـ عـبـّـرـ، وـقـدـ قـيـلـ: إـنـهـ فـيـ الـأـصـلـ قـرـيـةـ يـسـكـنـهاـ الـجـنـ فـكـلـمـاـ رـؤـيـ شـيـءـ غـرـبـ يـصـعـبـ عـمـلـهـ، أـوـ: شـيـءـ عـظـيمـ، نـسـبـ إـلـيـهـ، وـقـيـلـ: هـوـ الـدـيـاجـ "الـذـاخـرـ"ـ 338ـ وـ(ـ كـتـبـ حـذـرـ مـنـهـاـ مـشـهـورـ لـاـ عـلـمـاءـ) (ـ 2/9ـ) بـلـ كـتـابـ مـشـهـورـ يـحـتـاجـ إـلـىـ تـحـذـيرـ. إـنـ أـخـذـنـاـ بـمـنـهـجـهـ فـيـ التـحـذـيرـ.

وعمن تبع

هديه(1) وتأدب بآدابه. أما بعد: فإن شقيقنا الحافظ أبا الفيض ألف كتاباً سماه: (توجيه الأنظار إلى توحيد المسلمين في الصوم والإفطار)، دعا فيه إلى وجوب اتحاد المسلمين في صيام رمضان، وفطحهم منه، تفادياً لما يحصل في كل سنة من التفرقة والاختلاف، حيث نجد البلاد الحجازية يبتدىء رمضان فيها يوم الجمعة مثلاً، ويبتدىء في مصر يوم السبت، أما المغرب فيبتدىء يوم الأحد، ويحصل مثل هذا الاختلاف في عيد الفطر، وفي عيد الأضحى، وهذا يورث بلبلة في الأفكار، وتبايناً بين المسلمين، وربما يؤدي إلى قطيعة وتصارم(2) فإن الحجاز أو العراق حين يعلم أن مصر أو ليبيا مثلاً لم تعمل برأيته مع ثبوتها بالطريق الشرعي يحصل له نفورٌ واشمئزازٌ، يستمر على طول الأيام، حتى ينتهي إلى جفاء، وهذا خطير كبير، يزيد في التفرقة بين المسلمين، ويساعد على تشتيت جهودهم، فكان تلافي هذا الخطأ، بتوحيد المسلمين في مواسمهم الدينية، من صيام وفطر، وتضحية، أمراً بالغ الأهمية، يؤيده الدين بتعاليمه السمحنة المرضية، وتقضيه ظروفهم السياسية، ودعا إليه مؤتمر علماء المسلمين

---

(1) -لِمَ لَمْ تَبْعُدْ أَنْتَ هَدِيَّةً فِي الْعِقِيدَةِ وَالسُّلُوكِ؟ أَمَا تَعْلَمُ أَنَّ مِنْ صَفَةِ الْيَهُودِ الْقُولُ دُونَ الْعَمَلِ؟

(2) -بل بعض أتباع شيخنا محمد الززمي-رحمه الله- المحسوبين على طلة العلم، يكفرون من يصوم مع أول رؤية شرعية، شرقية كانت أو غربية، ومصحفهم في ذلك: (الدليل الفاصل على أن الصيام مع المشرق فاسد باطل). وهذا الرسالة ليس فيها إلا مراشقة كلامية فارغة من البرهان كفراغ قلب أم موسى. فهم ينتحلون ما تهواه نفوسهم، وما تزيّنه لهم شيوخهم، وبهذا يتجرّبون عن الخلق، فكأنهم لم يُخلّقوا من مادة التواضع-التراب-لو استعنوا بالحق لرجعوا إلى الحق ولكن الأمر لله. ولنا أن نوضح لهم منار الحق، ونبين لهم ما نعتقد أنه حق، فقد وقد. والكمال لله الواحد الأحد. وكم ترك الأول للآخر. والعلوم منح إلهية وفتوحات ربانية.

المنعقد بالقاهرة المعزية(1)، وهو مع ذلك مذهب المالكية والحنفية، لكن شخصاً يحب العناد لأجل العناد، ويهوّي الخلاف لذات الخلاف. آلمه أن يسبق أبو الفيض إلى هذه الفكرة النبيلة السامية، التي تواطأ على الدعوة إليها علماء ومتقدّمون من مختلف البلاد الإسلامية، ولم يستطع إبطالها بدليل، أو تعليل، لأن كتاب: (توجيه الأنظار) محصن الأدلة ونقحها، واستعرض الآراء وسبّها، ودلل وعلل، وحاجج ونافح، وقدم للقراء بحثاً محرراً، منقحاً مهذباً، ليس فيه ثلّمة(2)

---

(1) - بل عدة مؤتمرات عقدت لتناقش هذه المسألة لكنها بدت عقيمة وانتهت عقيمة، مرة في مصر، ومرة في الكويت، ومرة في الحجاز، ومرة في ليبيا، ومرة في تركيا، ومرة في مراكش، وفاس. لكن بدون جدوى، بقي الأمر على ما هو عليه!!.

(2) - هذه المبالغة لا تكون إلا لكتاب الله، أما (توجيه الأنظار)، فلو لم يكن فيه من المصائب والطامات والبواخر والقوادح إلا قوله: (بل يحتمل أنه لم يقبل رؤية معاوية وحكمه لأنّه باع لم تثبت إمامته شرعاً ولم تثبت عدالته بما سفك من الدماء، وهتك من حرمة رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، وحرمات الشريعة، حتى أخبر النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه من أهل النار، وأنّه يموت على غير ملة الإسلام، وأمر بقتله إذا رأي فوق منبره وغير ذلك من الأحاديث الصحيحة الواردة فيه... لاسيما وقد ثبت عن الشوام في عصر معاوية تملؤهم على الكذب وشهادة الزور كما وقع في قصتهم مع صاحب الجمل: حيث دخل رجل من أهل الكوفة دمشق وهو على بعير له، وذلك حين منصرفهم عن صفين فتعلق به رجل من الشام فقال: هذه ناقتي أخذت مني بصفين، فارتفع أمرهما إلى معاوية وأقام الشامي خمسين رجلاً بيضة يشهدون له أنها ناقته، فقضى معاوية على الكوفي وأمره بتسليم الناقة إليه، فقال الكوفي: أصلحك الله إنه جمل وليس بناقة، فقال معاوية: هذا حكم قد مضى. ودس إلى الكوفي بعد تفرقهم فأحضره وسأله عن بعيره فدفعه إليه وقال له: أبلغ علياً أنني أقاتلهم بمائة ألف ما فيهم من يفرق بين الناقة والجمل!! وكذلك اختبر طاعتهم له فصلى بهم عند مسيرهم إلى صفين الجمعة يوم الأربعاء فوافقوه على ذلك، وكان يأمرهم أن يقوموا في المحافل فيرونون أحاديث يلقنهم إياها ويدعون أنهم سمعوها من الصحابة وهي في فضل الشام، وأنهم على الحق، وفي ذم أهل العراق وأنهم على الباطل، ولذلك كثرت الأحاديث الموضوعة في فضل الشام مع أنها مروية ب الرجال الصحيح، لأنها مكذوبة من الأصل تحسيناً من الحفاظ للظن بمعاوية وحزبه). لكتفى. انظر : (توجيه الأنظار) (ص: 122/123).

هراء أحمد بن الصديق في (جؤنته) (5/1): و(الطريف أن المؤلف بعد هجرته من المغرب وزيارته لسوريا وإكرام أهلها له، غير رأيه وكتب إلى أخيه الأستاذ حسن يخبره بذلك، كما أخبرني بذلك)، فإذاً فأحمد بن الصديق نسخ تضعيه لأحاديث فضائل الشام بإكرام أهل الشام له، فانظروا إلى الهوى والطمع ماذا يصنع؟ فالطمع هو الذي يصحح ويضعف عند الشيعة. وقال عنه أيضاً: (وإن الشيخ أحمد بن الصديق أستاذي وصهري. وقد خالطته مدة، وقد كان نسيجاً وحده - رحمه الله - في علمه وأخلاقه وسلوكه بالمغرب. فهو حافظ مطلع ذو باع طويل في علوم الحديث. وهو سلفي في العقيدة والاتباع ومحاربة التقليد والتمذهب، خلفي في بعض ذلك. متصرف غارق في وحدة الوجود شاذلي درقاوي شيخ طريقة متميزة بمدينة طنجة. وهو في نفس الوقت متتشيع يقف على عتبة الرفض. فكان في أحواله وغراية سلوكه

يشبه الطوفي الحنفي القائل:

حنبي راضي أشعري إنها والله إحدى الكبار.

وقد قلت- بالسجن المحلي بتطوان 2 صفر 1428هـ:-

لا نَهْجَ إِلَّا نَهْجُ أَحْمَدَ فَالنَّزِيمُ \* تَخْرُجُ لَنُورٍ مِنْ ظَلَامِ حَالِكِ  
هَذَا سَبِيلُ اللَّهِ فَاتَّبَعْنَاهُ وَدَرْ \* سُبُّلًا سِوَاهُ تَقْوُدُ نَحْوَ مَهَالِكِ

انظر: مقدمة الشيخ حمدي السلفي لكتاب (فتح الوهاب لتأريخ مسند الشهاب) (ص: 5).  
كما في مقدمة (توجيه الأنوار) (ص: 17). لأنينا الفاضل الشيخ حسن الكتاني.

ولا (لوائد) أن يزيد عليه كلمة. فماذا يفعل صاحبنا المريض بالعناد والخلاف؟ لقد جهد جهده، وأكل ذهنه، وعصر مخه واستلهم رئيه، ثم طلع بما سماه إشكالاً. طنطن (1)

---

(1) - قال الجوهرى في (الصحاح) (2159/6): (الطين: صوت الذباب والطست والبطة تَطِنُ إذا صوت). وقال الزمخشري في (أساس البلاغة) (ص: 397): (طنن- طن الذباب والبعوض والطست، وطنت أذنه طيناً، وطنطنت ططنةً، وأطننت الطست). ومثله في (النهاية في غريب الحديث والأثر) (140/3)- باب الطاء مع النون). ومن ذلك قول شاعرنا العربي: أو كلما طنَ الذباب زحرته \* إن الذباب إذاً علىَ كريم

به ودندن (1) وتغنى بمدحه وافتنه، واستبد به الغرور، حتى زعم أن الجواب عنه من مستحيلات الأمور (2) ودعا الذين يصومون ويفطرون برأوية المشرق مستشرين (3) عياً لهم ونقاصاً، لتشبيههم بالكافر الذين يستشركون (4)

---

(1) - (الدندة): أن يتكلم الرجل بالكلام تسمع نغمته ولا يفهم، وهو أرفع من الهيئمة قليلاً (النهاية في غريب الحديث والأثر) (137/2)- باب الدال مع النون). وقال الزمخشري في (الفائق في غريب الحديث) (440/441): (دندن: هي كلام أرفع من الهيئمة، تردد في صدرك، تسمع نغمته ولا يفهم. ومنه: دنلن الرجل: إذا اختلف في مكان واحد مجيناً وذهاباً).

(2) - ويقصد هنا ما قاله شيخنا الزمزمي في (الدليل الفاصل) (ص: 26): (تبنيه: هذا السؤال الذي أوردته الآن كنت قد ذكرته في كتابي (الإهلال)، وطلبت من الذين يصومون مع المشرق أن يجيبوا عليه فلم يفعلوا شيئاً، من ذلك الوقت إلى الآن لهذا أعدت ذكره في هذه الرسالة. بصورة أوضح مما ذكرته في الإهلال).

(3) - يقول شيخنا عبد الله بن الصديق: (مع أن المسألة تتعلق بحكم فقهى فيه مذهبان، تمسكنا بالراجح منهما، لقوة دليله، فمن قلد المذهب المرجوح فله ذلك). ولكن ليس له أن

يشنع، كأن المسألة تتعلق بالعقيدة هذا غلو قبيح). يقول أبو عاصم: (والمشهور في مذهب مالك إذا خالف الدليل صار مرجوحاً، والراجح هو ما وافق الدليل وثبت في النص. والراجح هو ما قويّ دليله، وهو الأعلى. والمرجوح هو الذي لم يقُلْ دليله وهو الأدنى).

(4) - والمقصود بهذا الكلام بل وبهذا الرد كله شيخنا محمد الززمي ورسالته الموسومة (ص 25/26): (ومما ذكرناه يعلم أن المستشرقين الذين يصومون مع المشرق لا يصومون رمضان كاملاً ولا يمكنهم أن يكملوه لأن هلال شوال يرى بالمشرق والوقت لا يزال بالغرب عصرأً فإذا رأي الهلال في ذلك الوقت كانوا مفطرين شرعاً وإن استمروا صائمين إلى الليل عرفاً لوقوع صيامهم في ذلك الوقت في شوال كما بيانا).

وقد كنت أجبت عنه بجوابين، ظنتهما كافيين في رجوعه إلى الصواب، وداعبين إلى اعترافه بخطئه، والاعتراف بالخطأ مكرمة لا تعاب، غير أنه لج في الخصم والعناد، وعاد إلى تفسير إشكاله(1) بما زاده بطلاناً وفساداً على فساد. فكتبت هذه الرسالة، وأصبحت مقاتل إشكاله بهذه العجلة، ولم أقصد بتحريرها أن أرده إلى حظيرة الصواب، أو أضمه إلى فئة المنصفين أولي الألباب، لأنه يرى الرجوع عن رأيه منقصة وعاباً، خطأً كان الرأي أو صواباً، وإنما قصدت أن أنقذ من انخدعوا به إن كان عندهم بعض من علم، أو بقية من إنصاف، حتى يعودوا إلى جادة الطريق، ويدعوه وما اختار من الانحراف(2)

---

(1) - يشير إلى ما جاء في رسالة شيخنا محمد الززمي -رحمه الله- الموسومة بـ(الدليل الفاصل) (ص: 26): (الإشكال الذي لا يتم معه الصيام ولا يمكن أن يتم مع أن العلماء من أهل الفلك وغيرهم لم يدركوا ذلك ولم يتبعوا له، فلذلك أوجبوا الصيام برؤية الأقطار البعيدة وطعنوا فيمن لا يصوموا بها). وأخرى بـ(الإهلال بدليل مراعاة اختلاف مطالع الأهلة في الأقطار وهو مقدمة كتاب رفع الستار عن أغلاط توجيه الأنظار) (ص: 6/5/4): (فالسنة النبوية دالة على مراعاة اختلاف المطالع كما ترى فمن عمل بها فذاك ومن خالفها فإنه سيقع في إشكال لا يجد منه مخرجاً ولا يستطيع عنه جواباً... فهذا إشكال لا مناص منه لمن يقول بالاتحاد في الصوم والفطر ولا جواب له... وقد اشتبه الأمر في هذا الإشكال). ولهذا يسميه في هذه الرسالة غالباً بـ(صاحب الإشكال).

(2) - وفي مثل هذا يقول شيخنا عبد الله بن الصديق في كتابه (القول الجزل فيما لا يعذر فيه بالجهل) (ص: 11): (الخامس عشر: جهل وزير الأوقاف المغربي الذي قدمت له إدارة نظارة طنجة شهادة خمسين مسلماً من جهات مختلفة بأنهم رأوا هلال رمضان، وهذا توافر، ومع

ذلك أهملها وتحمل إثم فطر الشعب ل يوم من رمضان، بدعوى أن القاضي لم يزكها، ولو كان عنده علم وإخلاص، لعرض تلك الشهادة على أحد قضاة العاصمة فيزكيها على أن تلك الشهادة مستفيضة، وهي لا تحتاج إلى قاض أو تعديله، كما في (شرح الزرقاني على المختصر). ولكن ذلك الوزير جاهل مخدول). -وحينها صام الناس ثمانية وعشرين يوماً-وكم للرجل من أدلال وقواسم وبواقر يستعيد منها إبليس، ففساده أخطر وأعظم من فساد الرهط التسعة من قوم صالح، أعطي مقولاً، وعدم معقولاً، أعطي للإسلام اللفاء، وللطغاة الوفاء وصدق من قال:

ليبك على الإسلام من كان باكيًّا فقد مُسخ الأشياخ مسخاً يهودياً  
والغاربة دائمًا يصومون شهراً ناقصاً. وغيرهم يصوم شهراً كاملاً. إذاً ماذا عن اليوم الذي  
أفطروه؟ الجواب عند الحصاص: (وإذا صام أهل مصر للرؤبة تسعه وعشرين يوماً وأهل مصر  
آخر للرؤبة ثلاثين يوماً فقد أوجب أصحابنا على الذين صاموا تسعه وعشرين يوماً قضاء يوم،  
لقوله تعالى: (ولتكملوا العدة)، فأوجب إكمال عدة الشهر، وقد ثبت برؤبة أهل بلد أن العدة  
ثلاثون يوماً، فوجب على هؤلاء إكمالها لأن الله لم يخص بإكمال العدة قوماً دون قوم، فهو  
عام في المخاطبين). قال الخطابي في (معالم السنن): (قال ابن المنذر: قال أكثر الفقهاء: إذا  
ثبت بخبر الناس أن أهل بلد من البلدان قد رأوه قبلهم فعلتهم قضاء ما أفطروه، وهو قول  
 أصحاب الرأي يعني الحنفية، ومالك، وإليه ذهب الشافعي وأحمد... إذا رأي بلدة لزم أهل  
جميع البلاد الصوم). انظر: (توجيه الأنوار) (ص: 30/79). ط دار البيارق.

والله الموفق(1) الهادي(2)

---

(1) - والتوفيق لغة هو: التسديد والإصابة في الشيء، واصطلاحاً هو: جعل الله تعالى فعل عباده موافقاً لما يحبه ويرضاه. والتوفيق عزيز ومع عزته لم يذكر في القرآن إلا مرة واحدة. عند قوله تعالى: (وما توفيق إلا بالله).

(2) - الهداية أنواع: منها: هداية التوفيق، وهي المقصودة هنا، وهداية الإرشاد، وهداية الحواس، وهداية الوجود، وهداية الحسبان، وزاد بعضهم: هداية التعريف، وهداية التوصيف، وهداية التشريف، وهداية التلطيف، فالهداية والضلاللة الله خلقاً وإيجاداً وللعباد كسباً وفعلاً. قال ابن عاشور في (التحرير والتنوير) (188/189): (وقد قيل: إن حقيقة الهداية: الدلالة على الطريق للوصول إلى المكان المقصود. فالهادي هو العارف بالطرق وفي حديث الهجرة: (إن أبا بكر استأجر رجلاً منبني الدين هادياً خربتنا)... والهداية في اصطلاح الشرع حين تسند إلى الله تعالى هي الدلالة على ما يرضي الله من فعل الخير ويقابلها الضلاللة وهي

التغيير... والهداية أنواع تدرج كثرتها تحت أربعة أنجاس مترتبة: الأول إعطاء القوى المحركة والمدركة التي بها يكون الانتداء إلى انتظام وجود ذات الإنسان، ويندرج تحتها أنواع تبتدئ من إلهام الصبي التقام الشدي والبكاء عند الألم إلى غاية الوجدانيات التي بها يدفع عن نفسه كإدراك هول المهلكات وبشاعة المنافرات، ويجلب مصالحة الوجودية كطلب الطعام والماء وذود الحشرات عنه وحك الجلد واحتلاج العين عند مرور ما يؤدي تجاهها، ونهايتها أحوال الفكر وهو حركة النفس في المعقولات أعني ملاحظة المعقول لتحصيل المجهول في البديهيات وهي القوة الناطقة التي انفرد بها الإنسان المنتزعة من العلوم المحسوسة. الثاني نصب الأدلة الفارقة بين الحق والباطل والصواب والخطأ، وهي هداية العلوم النظرية. الثالث الهداية إلى ما قد تقصّر عنه الأدلة أو يفضي إعمالها في مثله إلى مشقة وذلك بإرسال الرسل وإنزال الكتب وموازين الفسط وإليها الإشارة بقوله تعالى في شأن الرسل (وجعلناهم أئمة يهدون بأمرنا). الرابع أقصى أنجاس الهداية وهي كشف الحقائق العليا وإظهار أسرار المعاني التي حارت فيها أباب العقلاة إما بواسطة الوحي والإلهام الصحيح أو التجليات، وقد سمي الله تعالى هذا هدى حين أضافه للأنبياء فقال: (أولئك الذين هدى الله بهداهم اقتده). وللعلامة ابن القيم في (مدارج السالكين) بحث طويل في الهداية وأنواعها. قلت: والمشهور منها هدايتان: هداية التوفيق وهي من خصائص الله، وهداية الإرشاد وهي للأنبياء وورثتهم والأدلة فيهما كثيرة أعرضنا عنها اختصاراً.

، إليه فوضت أمري وعليه اعتمادي.

#### مقدمة

نمهد بها لموضوع بحثنا، وهي تشتمل على مسائل:

#### 1- الحكم الشرعي ينقسم قسمين:

حكم تكليفي، وهو: خطاب الله المتعلق بفعل المكلف بالاقتضاء والتخيير، فإن اقتضى الفعل اقتضاءً جازماً، فإيجاب. والفعل واجب أو فرض كالصلوة والصيام والزكاة وإن اقتضى ترك شيء اقتضاءً جازماً، فتحريم.

وال فعل حرام ومعصية<sup>(1)</sup> إن اقتضى ترك شيء اقتضاء غير جازم فكرابة. فالفعل مكروه كصلة

نفل بعد العصر<sup>(2)</sup>

---

(1) - كالزنا والرiba وشرب الخمر.

(2) - قال المحدث اللبناني في (السلسلة الصحيحة)

/ق/6/150/106/ رقم: 254/6/ق/6/1010/

رقم: 3173/3174 و 522/523/524/525/526/527 رقم: 1/7/2920

رقم: 3174) تحت عنوان: (صلاة منسية ينبغي إحياؤها). عند قول عائشة رضي الله عنها (كان لا يدع ركعتين قبل الفجر، وركعتين بعد العصر): (... قلت: فمن الخطأ الشائع في كتب الفقه: النهي عن هاتين الركعتين، بل وعدم ذكرهما في زمرة السنن الرواتب مع ثبوت مداومته - صلى الله عليه وسلم - عليهما كما كان يداوم على ركعتي الفجر، ولا دليل على نسخهما، ولا على أنهما من خصوصياته - صلى الله عليه وسلم -، كيف وأعرف الناس بهما يحافظ عليهما - وهي أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها - ومن وافقها من الصحابة كما تقدم. يضاف إلى ذلك أن النصوص النافية بعمومها عن الصلاة بعد العصر هي مقيدة بالأحاديث الأخرى الصريحة بإباحة الصلاة قبل اصفار الشمس، ومنها حديث علي - رضي الله عنه - مرفوعاً بلفظ: (لا تصلوا بعد العصر؛ إلا أن تصلوا والشمس مرتفعة). وهو حديث صحيح جاء من أكثر من طريق، وقد سبق تحريرجه برقم: 200 و 314). وقد ذهب إلى شرعية هاتين الركعتين أبو محمد بن حزم في (المحل)، والرَّدُّ على المخالفين في بحث واسع شيق في آخر الجزء الثالث وأول الرابع؛ فليراجعه من شاء. راجع الذي قبله؛ لتعرف سبب ضرب عمر لمن كان يصلِّي الركعتين).

وإن خير(1) فيباحة الفعل مباح، كالبيع، والإجارة، وتناول الطيبات. وحكم وضعى، أي: جعلى، وهو: خطاب الله المتعلق بجعل الشيء سبيلاً أو شرطاً أو مانعاً، فالسبب هو ما يلزم من وجوده وجود الحكم ومن عدمه عدمه، كالزوال إذا وجد وجبت صلاة الظهر، وإذا لم يوجد لم يجب الظهر، والشرط هو ما يلزم من عدمه عدم الحكم ولا يلزم من وجوده وجود الحكم ولا عدمه. كالطهارة من الخبث والحدث شرط في صحة الصلاة فإذا فقدت الطهارة فقدت الصلاة شرعاً، وإذا وجدت لم تؤخذ الصلاة، لجواز أن يتظاهر في وقت لا تجوز فيه الصلاة. والمانع هو ما يلزم من وجوده عدم الحكم، ولا يلزم من عدمه وجود الحكم، ولا عدمه، كالحيض، وجوده يمنع وجوب الصلاة، والصوم. لكن عدمه يوجب الصلاة، والصوم لأن الحائض قد تظاهر في وقت لا يجده فيه(2) وللنزوم المذكور في هذه التعريفات شرعى، وليس بعقلى.

---

(1) -يعنى إذا خير بين الفعل والترك.

(2) -كأن تظاهر في الضحى، فلا تجب عليها صلاة، أو: وهي مريضة فلا يجب عليها صيام.

2-اليوم في عرف الشرع، هو الوقت الواقع بين طلوع الفجر، وغروب الشمس والليل هو الزمان الواقع بين غروب الشمس وطلوع الفجر، ولا يخفى أن البلاد المشرقية، يبتدئ اليوم فيها قبل البلاد المغاربية، بساعة وساعتين وأكثر، حسب اختلاف أطوال البلاد، وقرب بعضها

من مطلع الشمس، وينشأ عن ذلك سبق بلاد على غيرها في الشروق والغروب. فالعراق يسبق الحجاز(1) بنصف ساعة، والحجاز يسبق مصر بنصف ساعة أيضاً. ومصر تسبق المغرب بساعتين. وهكذا. كلما كان بلد أقرب إلى مطلع الشمس، كان سابقاً على غيره في الشروق. ولكن هذا الاختلاف وصف طردي، أي لغو، لم يعتبره الشارع، وإنما اعتبر اليوم كله، فأوجب صيامه في رمضان، وفطره في العيددين، ثم إن اعتبر اليوم في كل بلد بحسب طوله، في بدايته ونهايته، ولم يعتبر اليوم في المشرق بالنسبة للمغرب، ولا العكس، لأن فروق الزمن تمنع من ذلك، فإذا غربت الشمس بالشرق وجوب عليهم صلاة المغرب، وأفطروا إن كانوا صائمين، لكن لا يجب على المغاربة صلاة المغرب في ذلك الوقت، ولا يفطرون إن كانوا صائمين، لأن يومهم لم ينته بعد، حتى إذا انقضت الساعات التي سبقوهم بها المشرق، وغابت الشمس عندهم، حل لهم الإفطار حينئذ، ووجب عليهم صلاة المغرب، في يوم الخميس مثلاً في المشرق، هو يوم الخميس نفسه في المغرب، وإن كان تتفاوت بدايته في المشرق، وتتأخر نهايته في المغرب، كما تتفاوت بعض البلدان على أخرى في قطر واحد، وبين فاس وطاجة فرق في الوقت، كما بين أسوان والقاهرة أيضاً. هذا أمر واضح لا يحتاج إلى مزيد بيان.

---

(1) -لماذا نبعد النجعة أكثر من اللازم فنطير من دولة إلى دولة-على التقسيم الاستعماري- بل: نقف في الحجاز الرياض تسبق مكة بنصف ساعة، والداخلة تسبق الرياط بـ..... 45 دقيقة. ووهران والجزائر بينهما فرق خمس دقائق. الجزائر صائمة والمغرب مفطر!!!!!!.

3-وكذلك الليل يختلف بداية ونهاية، مع المشرق، كاختلاف النهار، لما سبق بيانه. غير أن الشارع يعتبره في عدة أحكام:

1-جعل الهلال الذي يظهر فيه، سبباً لوجوب الصيام والfast في رمضان، وتعيين يوم عرفة لوقف الحجاج به . قال النبي:(صَوْمُوا (1) لِرُؤْبِتِهِ وَأَفْطُرُوا لِرُؤْبِتِهِ) (2)

---

(1) -والخطاب فيه لعموم الأمة لا لطائفة معينة، ولا لأهل بلد بخصوصهم فإذا رأى آهل بلد انصب حكم الرؤية على الجميع، ولم يرد عن الشارع ما يدل على اعتبار الرؤية لكل بلد حتى يخص هذا العموم. هذا من جهة. ومن جهة أخرى فإن أحكام الشريعة مبنية على الأمور المحققة التي يستوي في معرفتها العالم. والجاهل على سواء، فإذا علق أمر الرؤية على اختلاف المطالع أو اتفاقها-على القول بوجودها- يكون في ذلك عسر وأي عسر. لأن ذلك لا يعرف إلا بحساب أهل الفلك. وتقدير أهل الهندسة. فيتوقف الأمر في هذا الركن العظيم من أركان الإسلام. إلى الرجوع إلى أهل الفلك والهندسة ليخبروا بأن البلد الفلامي متافق مطلعه

مع البلد الفلاني فيلزم العمل برؤيته. والبلد الآخر مثلاً لا يتفق معه فلا يلزم العمل برؤيته...  
 صوموا لرؤيته، وأفطروا لرؤيته عام يشمل المسلمين في مشارق الأرض وغاربها كسائر  
 الخطابات. والتکاليف الشرعية الأخرى التي تتعلق بجميع المسلمين بدون نظر إلى فارق أبداً.  
 فتخصيص قوله عليه الصلاة والسلام: (صوموا لرؤيته) برؤية دون رؤية. تحكم يأبه العقل.  
 ويرفضه النظر الصحيح!! انظر: (البيان لحجۃ عمل الإخوان في توحید صوم رمضان)  
 (ص:4). لحسن بن الصديق و(توجیہ الأنوار لتوحید المسلمين في الصوم والإفطار)  
 (ص:40 إلى 134). لأحمد بن الصديق

(2) - رواه البخاري في مواضع من (صحیحه) 29-كتاب الصوم، 10-باب: قول النبي -  
 صلی الله علیه وسلم - : (إذا رأيتم الھلال فصوموا، وإذا رأيتموه فأفطروا 614/4-614).  
 رقم: 1909-الفتح). ومسلم في (صحیحه) 10-كتاب الصوم، 1-باب: فضل شهر  
 رمضان، والصوم والفطر لرؤیة الھلال 139/138/3/ رقم: 952-المفهم / وإكمال المعلم  
 7/4 إلى 18). والترمذی في (جامعه) 6-كتاب الصوم، 2-باب: ما جاء لا تقدمو الشہر  
 بصوم، 2/156/157 رقم: 684 / وقال: حديث ابن عباس حديث حسن صحيح). والنسائی  
 في (سننه) 22-كتاب الصيام، 2/ج 4/135/136/137/138/139 رقم: 2112/2113/2114/2115/2116/2117/2118/2119/2120/2121-وما  
 بعدها). للتوسيع في تخریجه انظر: (إرواء الغلیل) (4/3 إلى 10 / رقم: 902/903).

و(صحیح ابن خزیمة) 200/3 إلى 207). والحديث رواه جمع من الصحابة، منهم: عمر  
 بن الخطاب، وابنه عبد الله، وابن عباس، وجابر بن عبد الله، وأبو هریرة، وأبو بکرة، ورافع بن  
 خدیج، وطلق بن علی، وعائشة، وحدیفة، والبراء بن عازب، وغيرهم - رضی الله عنهم - .  
 انظر: (نظم المتناثر). للعلامة محمد بن جعفر الكتانی. و(الھدایة في تخریج أحادیث البدایة)  
 127/5 إلى 135).

2- جعله فطراً للصائم وإن لم يأكل، قال النبي: (إِذَا أَقْبَلَ اللَّيْلُ مِنْ هَذِهِنَا وَأَدْبَرَ النَّهَارُ مِنْ  
 هَذِهِنَا وَغَرَبَتِ الشَّمْسُ فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمُ) (1). ولهذا لما سئل تقي الدين السبكي عن صائم  
 حلف لا يفطر على حار ولا بارد، والطعام إما حار أو بارد. فكيف يبر في يمينه؟  
 فأجاب: يبر في يمينه بغروب الشمس، واستدل بهذا الحديث.

---

(1) 1- رواه البخاري في مواضع من (صحیحه) 29-كتاب الصيام، 43-باب: متى يحل  
 فطر الصائم؟ 4/709/713 رقم: 1954/1955/1956/1958) ومسلم في (صحیحه)

(10) كتاب الصوم، 5-باب: إذا أقبل الليل وغابت الشمس أفتر الصائم، 3/158/159 رقم: 969/970-المفهوم). والترمذى في (جامعه) (6-كتاب الصوم، 12-باب: ما جاء إذا أقبل الليل وأدبر النهار فقد أفتر الصائم 2/163/698). وأحمد في (مسنده) (1/106/126/169/186/231/338/383-تحقيق أحمد شاكر).

3-جعله ظرفاً لركن من أركان الصيام، وهي النية، قال النبي: (مَنْ لَمْ يُبِتْ الصَّيَامَ مِنَ اللَّيْلِ فَلَا صَيَامَ لَهُ)(1) فأي شخص يريد الصيام يجب عليه أن ينويه، في جزء من الليل، وإضافة الليلة إلى الصيام في قول الله تعالى: (أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ-الآية)(2) لأنها تشتمل على ركن من أركانه(3). وهي النية-قال الحدوشي: والفقهاء يعنون: النية الفارقة فقط. دون النية الصادقة وهذا غلط واضح وقصور قبيح، بل: لا بد منها معاً.

## فصل

(1) 1-رواه أبو داود (2/327/2454)، والترمذى في (جامعه) (6-كتاب الصوم، 33-باب: ما جاء لا صيام لمن لم يعزم في الليل، 2/178/179/730 رقم: 730)، والنمسائي في (22-كتاب الصيام، 68-باب: ذكر اختلاف الناقلين خبر حفصة في ذلك، 2/203/201/4/ج/2330/2329/2328/2327 رقم: 2339/2338/2337/2336/2335/2334/2333/2332/2331 رقم: 98/2)، 7-كتاب الصيام، 26-باب: ما جاء في فضل الصوم من الليل والختار في الصوم 2/1700 رقم: 1700). قال المؤلف: (هذا الحديث صح مرفوعاً وموقوفاً كما قال ابن حزم). قلت: لكن المؤلف ذكره بمعناه فقمنا بتصححه من (المحلبي) (4/287). وأحسن من توسيع في تحريره والحكم عليه الشيخ الألباني في (إرواء الغليل) (4/30/إلى 25/4 رقم: 914).  
(2)-(سورة البقرة، آية: 187).

(3) - فإن قيل: ما هو الفرق بين الركن والشرط؟ ج: الشرط ما كان خارج الماهية، والركن ما كان داخلاً فيها. وما هي الشيء حقيقته أي: ذاته فالوضوء من شروط الصلاة لأنه خارج عن ماهيتها والركوع والسجدة مثلاً من أركانها لأنه داخل في ماهيتها. فإن قلت: هذا لا يظهر في نحو استقبال القبلة فإنه شرط مع أنه داخل في الماهية لا خارج عنها. فالجواب: أن الفقهاء يريدون بالخروج عن الماهية أنه قدر زائد على الحركات والسكنات المعلومة. (حاشية الصفتى على شرح ابن تركى على العشماوية) (ص: 87).

إذا تمهدت هذه المقدمة، فنقول: مذهب المالكية والحنفية وجمهور العلماء(1) أنه إذا ثبتت رؤية هلال رمضان في بلد، وجوب الصيام على بقية البلاد الإسلامية. فإذا رؤي الهلال في

الحجاز مثلاً، وجب الصيام على العراق والشام واليمن ومصر ولibia والمغرب وغيرها. لأن الهلال يولد مرة واحدة ولا يمكن أن تراه جميع البلاد دفعة لأسباب جغرافية تمنع من ذلك<sup>(2)</sup> لا يجوز أن يقال: (لكل قطر رؤية خاصة به). لأنه يلزم عليه أحد أمرين: إما أن يكون في السماء هلالان وأكثر، يظهر لكل قطر هلال، وهذا باطل، وإما أن الهلال يولد أكثر من مرة، ليظهر في عدة أقطار، وهذا أشد بطلاناً من الأول، ومعنى وجوب الصيام على الأقطار، وإذا رأي الهلال بعد غروب الشمس يوم الخميس، في الحجاز مثلاً، وجب الصيام على الحجاز بلد الرؤية، وعلى مصر والمغرب برأية الحجاز<sup>(3)</sup> كذا قرر الفقهاء، ونصوصهم موجودة في مظانها من كتب الفقه. فإن قيل: كيف يجب الصيام على المغرب برأية مصر أو الحجاز وبينهما فرق كبير في الزمان؟ لأنه إذا كان الوقت في مصر السادسة مساء، يكون الوقت في المغرب الرابعة.

فالجواب: أن الاختلاف في الوقت بالتقديم والتأخير يعتبر من الناحية الخاصة باليوم نفسه، بمعنى أنه لا يجوز صلاة الظهر في المغرب بزوال الشمس في الحجاز أو مصر، ولا يفتر الصائم في المغرب بغروب الشمس فيما أيضاً كما سبق بيانه، أما بالنسبة لأمر عام كرؤى الهلال التي يلزم عنها عموم الشهر لسائر البلاد<sup>(4)</sup>

---

(1) - قال الشعري في (الميزان) (16/2): (واتفقوا على أنه إذا رأي الهلال في بلد قاصية أنه يجب الصوم على سائر أهل الدنيا).

(2) - قال المؤلف: (منها كروية الأرض، وجود غيم أو مطر بعض البلاد).

(3) - في يوم الجمعة

(4) - جميع البلاد لأن كلمة سائر إذا أطلقت تنصرف إلى معنيين:

1-جميع وكل كما هنا.

2-بعض أو باقي. يقال: سائر الناس سيموتون يعني كلهم وجميعهم. ويقال: سائر الناس لم يحضرروا يعني باقيهم. وبالسياق يتبيّن لك المعنيان.

. فهو لغو، لم يعتبره الشرع كما مر في المقدمة، لأنه نتيجة اختلاف أطوال البلاد، وقرب بعضها من مطلع الشمس، وإنما اعتبر منضبطاً ناط به الحكم، وهو الاشتراك في الليل، إن المغرب يشارك مع المشرق في الليل وهو الذي ربط بينهما وقديماً قال الشاعر:  
ليس الليل يجمع أم عمرو تدانياً وقرباً بينهما<sup>(1)</sup>

---

(1) - قال المؤلف: (والشعر ديوان العرب، وقد كان ابن عباس وغيره يفسرون غريب القرآن

بأشعار العرب). قلت: (كان المسلمون في مختلف العصور يحفظون أولادهم الجيد من الشعر العربي، ليستفيدوا منه في لغتهم، وتنمية مداركهم). وعن عبد الله بن عباس قال: قال عمر بن الخطاب - رضي الله عنه -: (تعلموا الشعر، فإن فيه محسن تبتغي، ومساوئ تتقى، وحكمة للحكماء، ويدل على مكارم الأخلاق) - أورده المتقي في الكنز: (8945 رقم: 3/855) - وقال ابن عباس - رضي الله عنهما: (الشعر ديوان العرب، هو أول علم العرب عليكم بشعر الجاهلية شعر الحجاز). - أخرجه الطبرى في (تهذيب الآثار) (2702 رقم: 2) - وكما ورد في الأثر: (إذا قرأ أحدكم شيئاً من القرآن، فلم يدر ما تفسيره، فليلتمسه في الشعر، فإنه ديوان العرب) - أخرجه البيهقي في (السنن الكبرى) (10/241)، والخطيب في (الجامع) (206/2)، وذكره المتقي في (كنز العمال) رقم: (7992) - ولا نريد من أبنائنا أن يتسلّكوا نسكاً أعمجياً وفي الوقت نفسه لا نريد منهم أيضاً أن يتميّعوا تميّعاً أعمجياً، ولا أن يكرهوا الشعر العربي أو العجمي النظيف لما ورد عن ابن أبي الرناد، أنه قال: قيل لسعيد بن المسيب: (إن ناساً يكرهون الشعر، قال: نسقوا نسكاً أعمجياً) - أخرجه الطبرى في (التهذيب) (2705/2) - ولا سيما إن كانت رغبة الأب تعلم الشعر العربي والجاهلي، ورغبة الولد تعلم القرآن فحسب، فلا نقول للولد: خالف أباك ولا تطعه فيما يقول لك بل تأمره أن يتعلم القرآن، ويأخذ من الشعر القدر الذي يرضي به أباك. وعن عباد بن راشد أنه قال: جاء رجل إلى الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما، فقال: (إنني أتعلم القرآن، وإن أبي يأمرني أن أتعلم الشعر. فقال: (تعلم القرآن، وخذ من الشعر ما ترضى به أباك) - رواه الطبرى في (التهذيب) (2706 رقم: 2) - وذكره أيضاً بما ورد عن عبد الملك بن مروان، حين قال لمؤدب أولاده: (علمهم الشعر يمجدوا) - رواه البخاري في (الأدب المفرد) (876/2) مدني) - وذكره أيضاً بما ورد عن عبد الله بن عمير أنه قال: قال أبو بكر - رضي الله عنه -: (ربما قال الشاعر الكلمة الطيبة) - نسبه الحافظ في (الفتح) (10/442) أو (10/540). - لابن أبي شيبة - انتهى من كتابنا: (أناشيد عربية لا إسلامية) (ص: 100 وما بعدها). وحاشية كتاب فضيلة شيخنا محمد بوخبزة الموسوم (بيان للدجال القرمطي). (ص: 78/79).

فاعتبر جمع الليل بينه وبين أم عمرو، تدانياً وقرباً بينهما.

## فصل

تبين لك مما حررناه: أن سبب صيام المغرب برأية المشرق، هو الاشتراك في الليل، وسبق في المقدمة أن (السبب، ما يلزم من وجوده وجود الحكم، ومن عدمه عدم الحكم) والاشتراك في الليل كذلك، فإنه إذا وجد، وجد صيام المغرب برأية المشرق. وإذا لم يوجد، لم يجب الصيام، هذا هو سبب الحكم وعلته، لا شيء آخر غيره. وبعد ما استمعت إلى ما بسطناه

وأوضحناه، فاستمع إلى ما قاله صاحب الإشكال، واحمد الله على نعمة العقل الذي أنعم به عليك، واسأله أن يريك الحق حقاً، ويرزقك اتباعه، ويريك الباطل باطلًا ويرزقك اجتنابه، فإن من الخذلان(1) أن تتعكس الأمور في عقل شخص وقلبه، فيرى الحق باطلًا والباطل حقاً، كما تلمسه في الشايا(2) هذا الإشكال، وبين سطوره وكلماته. وإليك خلاصته: إن العمل برأية المشرق معناه: أن يعتبر العامل نفسه في الشهر الذي رؤي هلاله بالشرق بحيث يتلزم حكمه في الصوم وفي الكراء وفي كل شيء، فإذا رؤي هلال رمضان بالشرق، وجب على العامل برأيته أن يعتبر نفسه في رمضان من وقت الرؤية—الذي هو الساعة الثالثة بعد الظهر بالمغرب— فيصوم في تلك الساعة، لأنه الوقت من رمضان المشرق باتفاق العقول، فإن قال: لا يلزمني الصوم إلا بعد الغروب، سأله عن ذلك الوقت الذي بين الساعة الثالثة التي رؤي فيها الهلال بالشرق، وبين الغروب من أي شهر هو؟ فإن قال: من شعبان، كان قد ترك العمل برأية المشرق ورجع إلى العمل برأية المغرب، حيث لم يعتبر نفسه في رمضان المشرق ولم يتلزم حكمه من وقت ثبوت الرؤية، وإن قال: من رمضان، كان

---

(1) – يقال: خذله إذا ترك نصرته وعونه. والشأن أن ترى الحق حقاً وتبعه، وترى الباطل باطلًا وتجنبه.

(2) – قال فضيلة شيخنا محمد بوخبزة: الشايا: من أسماء الأسنان. ويعني شيخنا أن استعماله للشايا في هذا المكان غلط، كما بينته في كتابي: (مجموع الرسائل في أهم المسائل).

مفترأً في الوقت الذي هو من رمضان باعتبار الرؤية(1) التي يقول بها، وكان مخالفًا للشرع ولعلم الفلك، لأن الشهر في الشرع وفي الفلك، لا يكون أوله نهاراً.  
انتهى الإشكال العجيب!! وهو فاسد الاعتبار، لابنائه على شفا جرف هار، وبيان فساده من وجوده:

الأول: أن اعتبار العامل لنفسه في رمضان المشرق شيء اخترعه من مخه، ولا أصل له في كلام الفقهاء، فلا عبرة به.

---

(1) – قال المؤلف: (هذه العبارة دلت على أنه لا يعرف في الفقه كثيراً ولا قليلاً). قال أحمد شاكر في كتابه: (أوائل الشهور العربية، هل يجوز شرعاً إثباتها بالحساب الفلكي)  
(ص: 21/20): ( فمن وصل إليه العلم بما كلف به، بالطريق الذي جعله الشارع سبباً للعلم، وهو الرؤية، في أمة أمية، تعلق به الخطاب، وصار مطلوباً منه العمل المؤقت بوقته. والذين أهدروا اختلاف المطالع، وحكموا بسريان الرؤية في بلد على جميع أقطار الأرض، كانوا ناظرين

إلى الحقيقة المجردة: أن أول الشهر يجب أن يكون في هذه الكرة الأرضية يوماً واحداً، وهو الحق الذي لا مرية فيه. ثم إن هذا التفصيل لا يعقل مع الأخذ بالحساب، كما اخترنا ورجحنا، لأن اليوم الأول من كل شهر هالي يوم واحد في جميع أقطار الأرض، لا يختلف باختلاف المناطق، ولا بعد الأقاليم بعضها عن بعض). نقول لمن يرى ما يراه شيخنا: إن جاز الاختلاف في الصوم والفطر كما تقولون، فمنْ من المسلمين أحق بليلة القدر؟ وأيضاً فمنْ من المسلمين أحق بالقيام في عرفة؟!. وهل تقولون بما يقول به بعض المغاربة السذج بأن هناك عرفة صغيرة وهي وقت وقوف الحجاج في جبل عرفة، وعرفة كبيرة وهي يوم العيد؟ وهذا ينبغي أن يضاف إلى كتاب (أخبار الحمقى والمغفلين). إذاً فماذا ترون؟؟.

الثاني: أن ذلك الاعتبار الذي اخترعه إما أن يجعله شرطاً للعمل برؤية المشرق، أو: سبباً له، والأول باطل، لأنهم صرحوا بأن معنى العمل برؤية المشرق: صيام اليوم التالي للرؤبة. وصاحب الكلام أدرى بمعناه، فلا يجوز أن ندع شرحهم ونتمسك بشرح نسبة إليهم، متقول عليهم فلم يبق إلا أن يكون سبباً، وهو باطل أيضاً بالوجوه الآتية:

الثالث: أنهم عللوا صوم المغرب برؤية المشرق، للاشتراك في الليل، وهو يقضي على ذلك الاعتبار، ويهدمه من أساسه. لأن الساعة التي يرى فيها هلال رمضان بالمشرق، لا يحصل بها اشتراك في الليل، فلا يجب صيام على المغرب، سواء اعتبر العامل نفسه في رمضان المشرق؟ أم لم يعتبر؟!.

الرابع: ينشأ عن ذلك الاعتبار مفاسد، منها: أن يعتبر العامل نفسه في نهار المشرق فيصلي الظهر في الساعة العاشرة صباحاً بوقت المغرب، ويصللي العصر في الساعة الواحدة، إذ لا فرق في الاعتبار بين الصلاة والصوم، ولا بين الليل والنهار، ومن خذلان صاحب الإشكال أن اخترع ذلك الاعتبار ليفسد به قول الداعين إلى صيام المغرب برؤية المشرق، فوقع به في فساد، لم يخطر على باله. الخامس: أن الأحكام الفقهية لا تبني على الاعتبارات المُخيّة، لكن تبني على الأسباب الشرعية. والعمل برؤية المشرق، حكم فقهي يبني على سبب شرعى، وهو الاشتراك في الليل. السادس: قرر أهل الأصول في مبحث المناسبة: (أن الوصف الذي يبني عليه الحكم لا بد أن يكون مناسباً له)، بمعنى أن يتربّ على انباء الحكم عليه مصلحة يقصدها الشارع. كمظنة المشقة التي علل بها الفطر وقصر الصلاة في السفر، فإنه ترتب عليها التخفيف. وهو مقصود للشارع.

قال الله تعالى: (يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ الْعُسْرَ) (1). وكذلك الاشتراك في الليل، مناسبة لصوم المغرب برؤية المشرق، لأنه يتربّ على اتحاد المسلمين في شعائر دينهم، والاتحاد أهم مقاصد الدين بعد الإيمان. حتى إن عمر - رضي الله عنه - (لما رأى الصحابة يصلون

الトラویح فرادی، ساءه منظر تفرقهم، واحتلافهم في القیام والركوع والجلوس والسجود.  
فجمعهم على أبي بن كعب - رضي الله عنه - (بِئْمَهُمْ). ولما خرج مرة أخرى ووجدهم يصلون  
مجتمعين، سره منظر اتحادهم، وقال: (نَعَمْتِ الْبِدْعَةَ هَذِهِ) (2)

---

(1) - (سورة البقرة، آية: 185).

(2) - هـ مالک في: (الموطأ) (136، 137/1)، وعنه البخاري (4/203). والفریابی  
(3) - ورواه ابن أبي شيبة (2/91)، نحوه دون قوله (نعمت البدعة هذه) وله  
عند ابن سعد (5/42) والفریابی طریق آخر (74/2) بلفظ: (إِنْ كَانَتْ هَذِهِ بَدْعَةً نَعَمْتُ  
الْبَدْعَةَ) ورجاله ثقات غير نوافل بن إیاس فقال الحافظ في (التقریب): (مقبول) يعني عند  
المتابعة، وإن فلین الحديث كما نص هو عليه في المقدمة. واعلم انه قد شاع بين المتأخرین  
الاستدلال بقول عمر (نعمت البدعة هذه) على أمرین اثنین: الأول: إن الاجتماع في صلاة  
الトラویح بدعة لم تكن في عهد النبي - صلی الله علیه وسلم - وهذا خطأ فاحش لا نطیل  
الكلام عليه لظهوره، وحسبنا دليلاً على إبطاله الأحادیث الواردة في جمعه - صلی الله علیه  
وسلم - الناس في ثلاثة ليال من رمضان، وإن ترك الجماعة لم يكن خشية الاقتراب. الثاني:  
أن البدعة ما يمدح، وخصوصاً به عموم قوله - صلی الله علیه وسلم -: (كُلُّ بَدْعَةٍ ضَلَالٌ)  
ونحوه من الأحادیث الأخرى، وهذا باطل أيضاً، فالحديث على عمومه كما هو معلوم عند  
أهلة. قوله عمر: (نعمت البدعة هذه) لم يقصد به البدعة بمعناها الشرعي الذي هو إحداث  
شيء في الدين على غير المثال السابق، لما علمت أنه - رضي الله عنه - لم يحدث شيئاً بل  
أحياناً أكثر من سنة نبوية كريمة، وإنما قصد البدعة بمعنى من معانيها اللغوية وهو الأمر الحديث  
الجديد الذي لم يكن معروفاً قبیل إیجاده، ومما لا شك فيه أن صلاة التراویح جماعة وراء إمام  
واحد لم يكن معهوداً ولا معمولاً زمن خلافة أبي بكر وشطرًا من خلافة عمر. فهي بهذه  
الاعتبار حادثة، ولكن بالنظر إلى أنها موافقة لما فعله - صلی الله علیه وسلم - فهي سنة  
وليس بدعة وما وصفها بالحسن إلا لذلك، وعلى هذا المعنى جرى العلماء المحققون في  
تفسير قول عمر هذا، فقال السبکي - عبد الوهاب - في (إشراف المصایح في صلاة التراویح)  
(1/168) من (الفتاوى): (قال ابن عبد البر: لم يسن عمر من ذلك إلا ما سنه رسول الله -  
صلی الله علیه وسلم - ويحبه ويرضاه ولم يمنع من المواظبة إلا خشية أن تفرض على أمته،  
وكان بالمؤمنين رؤوفاً رحیماً - صلی الله علیه وسلم -، فلما علم عمر ذلك من رسول الله -  
صلی الله علیه وسلم - وعلم أن الفرائض لا يزاد فيها ولا ينقص منها بعد موته - صلی الله  
علیه وسلم - أقامها للناس وأحياها وأمر بها وذلك سنة أربعة عشر من الهجرة، وذلك شيء  
ادخره الله له وفضلته به، ولم يلهمه أبا بكر، وإن كان أفضل وأشد سبقاً إلى كل خير بالجملة،

ولكل واحد منهما فضائل خص بها ليست لصاحبه) قال السبكي : (ولو لم تكن مطلوبة لكان بيعة مذمومة كما في (الرثائب) ليلة نصف شعبان، وأول جمعة من رجب، فكان يجب إنكارها وبطلانه (يعني بطلان إنكار جماعة التراویح) معلوم ما الدين بالضرورة). وقال العلامة ابن حجر الهيثمي في فتواه ما نصه : (إخراج اليهود والنصارى من جزيرة العرب، وقتل الترك لما كان مفعولاً بأمره - صلى الله عليه وسلم - لم يكن بدعة، وإن لم يفعل في عهده، وقول عمر - رضي الله عنه - في صلاة التراویح : (نعمت البدعة هي) : أراد البدعة اللغوية، وهو ما فعل على غير مثال كما قال تعالى : (ما كُنْتُ بِدُعَاً مِّنَ الرَّسُولِ) وليس بدعة شرعية، ألا ترى أن الصحابة - رضي الله عنهم - والتابعين لهم بإحسان أنكروا الأذان لغير الصلوات الخمس كالعيدين، وإن لم يكن فيه شيء، وكرهوا استلام الركنين الشاميين والصلاحة عقب السعي بين الصفا والمروة قياساً على الطواف، وكذا ما تركه - صلى الله عليه وسلم - مع قيام المقتضي فيكون تركه سنة، وفعله بدعة مذمومة، وخرج بقولنا مع قيام المقتضي في حياته إخراج اليهود وجمع المصحف، وما تركه لوجود المانع كالاجتماع للتراویح فإن المقتضي التام يدخل فيه عدم المانع). هـ من (صلاة التراویح) (ص: 42/43/44/45) للشيخ الألباني - بتصرف يسير -

وكره بعض التابعين للمصلين في جماعة، أن يتغلو بعض الصلاة فرادى. وقال : (بينما هم جميع، اختلفوا). واعتبار العامل نفسه في رمضان المشرق، لا مناسبة فيه بل لا وجود له. وإنما اخترعه صاحب الإشكال ليفسد به قول الداعين إلى الاتحاد، ناسياً قول الله تعالى : (واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا) (1).

السابع: أن السبب الذي بني عليه الحكم يجب أن يكون مطرباً، لا يختلف في صورة من صور الحكم، كالزوال لوجوب الظهر، ومغيب الشفق لوجود العشاء، والاشتراك في الليل لوجوب صيام المغرب برأية المشرق، فهذه الأسباب قائمة مطردة، لا تختلف على مدى الدهر. أما باعتبار العامل نفسه في رمضان المشرق فأمر عدمي لا وجود له، إلا في ذهن المعتبر، وليس كل واحد يلاحظ هذا الاعتبار أو يتغطى له، كما هو شأن في الاعتبارات الذهنية الخيالية. فكيف يبني حكم فقهي على أمر خيالي لا وجود له؟ وكيف ينسب القول به أو بما يلزم عنه إلى العلماء الذين يوجبون الصيام برأية المشرق؟ وهم أعقل وأذكى من أن ينطقوا بهذا السخف؟ فإن قال: هو لازم لقولهم، قيل له: نعم، في محل! بحسب فهمك، أما عند العلماء فلا تلازم بينهما ولا تقارب.

---

(1) - سورة آل عمران، الآية: (103).

الثامن: أن ذلك الاعتبار يؤدي إلى أن يكون الناس في رمضان قسمين: من لاحظ واعتبر نفسه في رمضان المشرق وجب عليه الصيام، ومن لم يلاحظ لم يجب عليه الصيام، ولم يعهد في فرضية عينية، أن تجب على شخص دون الآخر، إلا لعدم كمرض مثلاً. فإن قيل: يجب على الشخص أن يعتبر نفسه في رمضان المشرق، كما قال صاحب الإشكال فيما مرّ عنه. فإذا رأى هلال رمضان بالمشرق وجب على العامل برأيته أن يعتبر نفسه في رمضان من وقت الرؤية، قلنا: ببطلهما ما يأتي، وهو: الناتع: أن الواجبات المطلقة تكون أسبابها أموراً غير مقدورة للمكلف، خذ مثلاً: الصلوات الخمس أسباب وجوبها أوقات خارجة عن قدرة المكلف، كالزوال والغروب، والصيام، سببه ظهور الهلال، والزكاة سبب وجوبها<sup>(1)</sup> حولان الحول، بل التكليف من أصله (يناط) بسبب ليس في طاقة الشخص وهو البلوغ، بخلاف الواجبات المقيدة، فإن أسبابها أفعال المكلف، لأنها إنما وجب عقوبة عليه وكفارة عنها، كالواجبات التي أوجبها الشارع على القاتل المخطئ، والمظاهر، والمفتر في رمضان عمداً، والحانث في يمينه، والنذر نذر اللجاج، وذلك الاعتبار فعل المكلف، لا يجوز أن يكون سبباً للصيام الذي هو فرضية مطلقة. وقد جعل الشارع ظهور الهلال لها سبباً، ولا يجوز أن نوجب ذلك الاعتبار، لأنه لم يأت بوجوبه آية ولا حديث، ولا اقتضاء قياس.

---

(1) – والفرق بين شروط صحة، وشروط وجوب، أن شروط الوجوب لا يجب على المكلف تحصيلها كالعقل والبلوغ، وشروط صحة يجب على المكلف تحصيلها كالوضوء وغسل النجاسة واستقبال القبلة. فشروط الوجوب ما يتوقف عليه الوجوب، وشرط صحة ما تتوقف عليه الصحة. فإذا اجتمعت وجبت، وأخرى إذا اجتمعت صحت.

بل لا أصل له كما قدمنا. وإنما اخترعه صاحب الإشكال في مخه، ليفسد قول الداعين إلى توحيد المسلمين في الصيام والإفطار. ولم يكن له ورع يمنعه من نسبته إليهم وإلزامهم وهم بريئون منه براءة الذئب من دم ابن يعقوب. العاشر: إنه على فرض الاعتبار في الأحكام الفقهية وأسبابها، فإيراده على الوجه الصحيح هنا أن يقال: إذ رأى هلال رمضان في المشرق، وجب على العامل برأيته: أن يعتبر نفسه في تلك الساعة التي هي الساعة الثالثة بعد الظهر أنه رأى الهلال كما رآه أهل المشرق. وحيثند لا يجب عليه الصيام في تلك الساعة، لأن المقرر في علم الفقه: أن رؤية الهلال نهاراً تعتبر لليلة المقبلة. قال العالمة الشيخ خليل في المختصر: (ورأيته نهاراً للقابلة). وبناء على ذلك يصوم المغرب مع المشرق في اليوم التالي للرؤبة هذا هو الاعتبار الصحيح الذي عمى على صاحب الإشكال، فلم يهتد إليه لتعصبه الشديد ولدده في الخصومة. الحادي عشر: قدمنا أن المشرق يسبق المغرب في الشروق والغروب بساعتين،

وأن يوم الخميس مثلاً في المشرق هو يوم الخميس في المغرب، غير أنه يبتديء وينتهي في المشرق قبل المغرب، فإذا رأى بعد غروب شمسه في المشرق هلال رمضان، فلا أحد من العقلاة يقول عن الساعات التي بقيت منه في المغرب تعتبر من رمضان لأسباب:

1) أنه لم يعهد في يوم أن يكون بعضه من شعبان وبعضه من رمضان، بالنسبة لقطر، ولا بالنسبة لقطريين. 2) - أن الزمان كما عرفه الحكماء: عرض غير قار - بتشدد الراء - أي: أنه حركة الفلك إلى أمام. لم يتوقف إلا ساعة من نهار ليوشع، كما ثبت في (صحيح البخاري) (1)، ولا يعود إلى خلف. فإذا غربت الشمس بالشرق يوم الخميس مثلاً، خلفت بعدها ثلاثة ساعات منه في المغرب، فإذا اعتبرنا تلك الساعات من رمضان، فقد رجعنا بالزمان إلى خلف ثلاثة ساعات، ثم قفزنا بها قفزة واحدة، فجعلناها من رمضان الذي لم تشرق شمس أول يوم منه في المشرق بعد! والرجوع بالزمان إلى خلف، ثم القفز به إلى أمام في لحظة، محال لا يقبله عقل إطلاقاً. فكيف قبله صاحب الإشكال، حيث سحب حكم رؤية الهلال بالشرق يوم الجمعة، على بقية يوم الخميس من شعبان بالمغرب! فجعلها من رمضان مدعياً وجوب صومها!! ولم يلتفت إلى فروق الوقت بين القطرين، لاختلاف أطوال البلاد. وقرب بعضها (بعضاً) من مطلع الشمس، مما يؤدي إلى تقدم بعضها على بعض ببعض ساعات. نعم، لم يلتفت إلى هذا، ولا إلى ما قاله الفقهاء والفلكيون: إن الساعات الباقة على غروب الشمس بالمغرب هي بقية يوم الخميس من شعبان، جغرافياً وفلكياً وفقهياً وزمنياً. وأن الصيام لا يجب على المغرب إلا يوم الجمعة، بعد اشتراكهم مع المشرق في ليلة الجمعة التي روي فيها الهلال. ولعله اعتبر الزمن سيارة بيده ضمانها (2) فهو يردها إلى خلف، ويقدمها إلى أمام مسابقة بين المشرق والمغرب.

---

(1) - رواه البخاري في (صححه) (56-باب فرض الخمس، 8-باب: قول - صلى الله عليه وسلم - : أحلت لكم الغائم). (345/6 رقم: 3124). ورواه مختصراً في (66-كتاب النكاح، 59-باب: من أحب البناء قبل الغزو. 10/280 رقم: 5157). ومسلم في (صححه) (كتاب الجهاد والسير، باب: تحليل الغائم، 12/409 رقم: 1747-مع النووي). وغيرهما.

(2) - قال فضيلة شيخنا محمد بوخبزة: (يعني مقودها).

بل هذا الاعتبار ناشئ عن اعتبار السابق، ولازم له لزوم الظل (الناعت)، لأن من يقتطع ثلاثة ساعات من نهار شعبان، ويعتبرها من رمضان، لا يتم له ذلك إلا بأن يعتبر الزمان سيارة، يقدمها راكبها ويؤخرها حسب الهوى والمزاج، أما بحسب الواقع الجغرافي للبلاد، فالعقلاة جميعاً-

ومنهم الفقهاء-يعرفون أن المشرق يسبق المغرب ببعض ساعات، ويدركون الضرورة العقلية، أنهم لا يستطيعون اقتناع ساعة أو أكثر من شهر شعبان بالمغرب. وضمها إلى رمضان المشرق. (3)-أن يوم الصيام: لا بد أن يتقدم عليه ليلة يحصل في جزء منها نية الصوم. وتلك الساعات الباقية من نهار شعبان، لم يتقدم عليها ليل ينوي فيها صيامها. فلا تكون من رمضان، بل تبقى من شعبان، كما خلقها الله كذلك.

ومن عجيب أمر صاحب الإشكال ونافضاته المكشوفة: أن يعمد إلى الاشتراك في الليل الذي هو سبب صيام المغرب برؤية المشرق ويدعى أنه لا علاقة له بالموضوع(1) مع أنه وصف مناسب للحكم، مطرد لا يختلف كما مر بيانه مفصلاً ثم ينتزع بقية يوم من شعبان بالمغرب فيضمها إلى رمضان، باعتبار خيالي، ولا عبرة به وبيني عليه إلزامات لا تلزم إلا في عقل سقيم. وليس هذا شأن الباحث عن الحقيقة، الراغب في الوصول إلى الحق، ولكنه شأن العين الألد الخصم، الذي يسير في أبحاثه ومناقশاته على مبدأ (معزة ولو طارت) وهو في الحقيقة مخلص لهذا المبدأ، متمسك به أشد التمسك لم يتخل عنه لحظة، ولا أبعد عنه قيد أئملا، والثبات على المبدأ يمدح ولا يعاب، ينظر الثاني عشر.

## فصل

---

(1) - قال المؤلف: (وهذا يدل على جهله بالأصول، ومما يدل على ذلك أيضاً أنني ذكرت أن وجوب إتمام المسافر مع الإمام، لأنه مأمور، والمأمورية وصف لازم بخلاف السفر فإنه وصف طارئ فاعتراض علي بأن العلة كونه مؤدياً فلا يجب عليه الإتمام، وهذا جهل عريض، لأن الأداء طارئ أيضاً إذ قد يكون المأمور مؤدياً أو قاضياً فرضاً أو متوفلاً كصلة العيدين أو التراويف لكنه في جميع الأحوال مأمور). وهذه مبالغة وظلم لشيخنا الزرمزمي وإن كنا نرى عكس ما رأى.

نعيد فيه ذكر الحكم مصحوباً بسببه، لإغلا باب الهرب على صاحب الإشكال، ولقطع شغبه. فنقول: إذا رؤي هلال رمضان بعد غروب الشمس يوم الخميس في المشرق، فلا يجب على أهل المغرب صيام في تلك اللحظة التي توافق الساعة عندهم لأنهم ليسوا في رمضان بل هم لا زالوا في بقية يوم الخميس من شعبان، حتى إذا انقضى اليوم عندهم بغرور شمسه، ودخلوا في ليلة الجمعة، فحينئذ فقط يجب عليهم الصيام برؤية المشرق، لوجود سببه، وهو الاشتراك في الليل. أما قبل ذلك فلا يجب عليهم صيام، حتى ولو اعتبروا أنفسهم مقيمين بالشرق(1) هذا معنى عمل المغرب برؤية المشرق في مذهب المالكية والحنفية وجمهور العلماء. وهو الموافق لعلم الفلك، ولفارق الوقت بين البلاد، وحسب أطوالها. وما يقال سوى ذلك مما

اخترعه صاحب الإشكال وهو به كله هذر وهذيان، يجب طرحه في زوايا الإهمال والنسيان، ويلهب ظهر مفتعله بسياط الدليل والبرهان، فإن أنصف ورجع فالخير لنفسه أراد، وإن أصر على الخلاف وألحف في العناد، فتحن له بالمرصاد، والله ولني التوفيق. تمت الرسالة (البيان المشرق، لسبب صيام المغرب برؤية المشرق وهي رسالة ناصعة لامعة، جامعة مانعة، وكشفنا بها عن وجه الحق ما غشيه من ضباب، وأقفلنا في وجه المتعنت للهرب كل باب، والحمد لله في البدء والختام، والصلة والسلام على سيدنا محمد خير الأنام، وعلى آله الكرام، ورضي الله عن صحابته الأعلام. تم تبييضها عصر يوم السبت الثامن والعشرين من جمادى الأولى سنة تسعين وثلاثمائة وألف هجرية. قال أبو عاصم -عفا الله عنه- تم التعليق والتخرير بحمده ومنه وحسن توفيقه ظهر يوم الأحد 14/شعبان 1423هـ وقد طلبت من فضيلة شيخنا محمد بوخبزة قراءة هذا الكتاب -وتصحيح ما يستحق التصحيح- وإعطاء رأيه الذي له وزن كبير

---

(1) - قال المؤلف: (ولو فرضنا جديلاً أن المغرب لا يشتراك مع المشرق في جزء من الليل أصلاً، فلا يجب عليه الصيام برؤية المشرق، لاختلاف المطلع حينئذ).

عندى فقال فضيلته: (الحمد لله... الجمعة 19/شعبان 1423هـ  
الأخ الفاضل أبو عاصم..... السلام عليكم ورحمة الله. وقد قرأته وهو جيد مع طرركم المفيدة، وقد صحت ما ند عن البصر).

قال أبو عاصم: وبعد كتابتي لهذا التعليق وقفت على رسالة لشيخنا عبد الله ابن الصديق بعنوان: (التنصل والانفصال، من فضيحة الإشكال). ولم أر فيها كثرة الأدلة مثل رسالتنا هذه وقد ختمها بقوله:

بطلت إشكال الهلال بحججة وحللت عقدته بحسن بيان

وفساده لولا اللجاجة واضح بادِ بدُو الشمس للعيان

وجميع ما يبني عليه مهلهل متخلخل متتساقط الأركان فاعجب لمن يزهي به متفاخراً متبجحاً  
كبلاهة الصبيان

قدمتها للمطبعة يوم الجمعة 10 /رمضان 1423هـ

فهرسة البيان المشرق مقدمة المحقق.....

سبب التحقيق.....

تنبيه.....

بداية الرسالة.....

السبب الباعث لتأليفه الرسالة.....

مقدمة المؤلف.....	
فصل في وجوب الصيام إذا ثبتت الرؤية.....	
فصل في أن سبب صيام المغرب برأية المشرق، هو الاشتراك في الليل .....	925
فصل.....	938